جمهوريـــــــــة العـــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــة ديالـــــــــى
كليـة التربيـة للعلوم الإنسانيـة
قســـــم اللغـــــة العربيـــــة

العلة النحوية في إعراب القراءات السبعِ وعللها لابن خالويه الهمذاني (ت 370هـ)

رسالة تقدم بها الطالب

صدام مجيد داود

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور

ليث أسعد عبد الحميد

1433هـ

2012م

أولاً / المعرب من الأسماء :

1- المثنى :

عرفه الزجاج بقوله : ((هو ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ فيُختصر بذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما ، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر ، ويؤتى بعَلَم التثنية آخراً ، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد ، إلا أنَّ الإخبارَ عنهما يقع على المعنى ، وذلك قولك : رجل ورجل ، ثم تقول : رجلان . وغلام وغلام ، ثم تقول : غلامان . فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم))[1] .

وعرف ابن عصفور (المثنى) فقال : ((ضمُ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً))[2] .

وحده الفاكهيّ : ((هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد ، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى))[3] .

أ- علّة زيادة النون في المثنى :

قال تعالى : چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ (القصص / 32) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو (فذنِّك) مشدداً وهو تثنية ذلك باللام فأدغمت اللام في النون ... وقرأ الباقون (فَذنِك) خفيفة ، وهو تثنية ذاك بغير لام))[4] ، والبرهانان هما البيانان : (اليد والعصا) فكنى (بذانك) عن العصا واليد ، وهما مؤنثان ، وإنما جاء بهما على التذكير لمراعاة الخبر وهو قوله (برهانان) ، وقيل الإشارة إلى انقلاب العصا حية بعد إلقائها ، وخروج اليد بيضاء بعد إدخالها في الجيب وهنا يكون

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 124 .

(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 135/1 .

(3) شرح كتاب الحدود (للفاكهي) : 108 .

(4) إعراب القراءات السبع وعللها : 174/2 .

التذكير على الظاهر[1] ، فمن شدد جعله تثنية (ذلك) وتقديره (ذان لك) ، ومن خفف جعله تثنية (ذاك) فأتى بالنون الخفيفة للاثنين[2] .

قال سيبويه : ((وتكون الزيادة الثانية نوناً ، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررتُ بالرجلين))[3] .

وذكر ابن الناظم أنَّ النونَ إنما تزاد في المثنى تعويضاً من دخول التنوين عليه قال : ((وأما النون فإنَّها لحقت المثنى عوضاً عما فاته من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين عليه ، وكسرت على الأصل لالتقاء الساكنين))[4] . ويتضح لنا أنَّ علّةَ زيادة النون في المثنى عند سيبويه وابن الناظم هي علة عوض ، فالنون عندهما عوض عن الحركة والتنوين ، وقد ذكر هذه العلة السيوطي ، وأخذَ بها جمهور البصريين والكوفيين[5] .

2- الفاعل :

عرفه ابن السراج بقوله : ((الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة ، أو لم يكن كقولك : جاء زيدٌ ، ومات عمروٌ))[6] .

---

(1) ينظر : روح المعاني (للآلوسي) : 76/20 .
(2) ينظر : الحجة لابن خالويه : 121 .
(3) الكتاب (لسيبويه) : 17/1-18 .
(4) شرح ابن الناظم (لبدر الدين بن مالك) : 42 .
(5) ينظر : الاقتراح : 49 ، وعلل النحو لابن الوراق : 136 ، والمفصل في علم العربية (للزمخشري) : 188 ، ودراسات في كتاب سيبويه : 207 .
(6) الأصول في النحو : 72/1 .

وعرفه ابن جني في الخصائص : ((إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسنَدتَ ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأنَّ الفعلَ الواجب وغير الواجب في ذلك سواء))[1] ، وقال فيه الدكتور مهدي المخزومي : بأنَّه الذي يفعل الفعل ويحدثه[2] .

أ- علّة رفع الفاعل :

قال تعالى : چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ (البقرة / 37) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابن كثير ، (فتلقى آدمَ) بالنصب (كلماتٌ) بالرفع جعل الفعل للكلمات ، وقرأ الباقون (آدمُ من ربه كلماتٍ) بالنصب وإنما كسرت التاء ، لأنها غير أصلية ، فمن جعل الفعل لآدم فحجته أنّ الله تعالى علم آدم الكلمات وأمره بهن فقبلها آدم وتلقاها ... فأمّا ابنُ كثير فأنه جعل الفعل للكلمات ؛ لأن كل من لقيته فقد لقيك ، وكلَّ من استقبلته فقد استقبلك))[3] .

احتج ابن خالويه لكلتا القراءتين من دون أن يرجحَ قراءةً على أخر.فمن رفع (آدم) ونصب (كلمات) ، جعل آدم المتلقي للكلمات فتلقاها ودعا بها فهو على هذه القراءة المتلقي لقبول الكلمات[4] .

ورجح الزجاج قراءة الرفع ، وعلل ترجيحها بالإجماع عليها ؛ ولأنها في العربية أقوى فقال : ((والاختيار ما عليه الإجماع وهو في العربية أقوى ، لأنَّ آدم تعلم هذه الكلمات

---

(1) الخصائص : 187/1 ، وينظر : أسرار العربية (للانباري) : 77 .

(2) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه (د.مهدي المخزومي) : 72 .

(3) إعراب القراءات السبع وعللها : 82/1-83 ، وينظر : السبعة (لابن مجاهد) : 153 ، والاتحاف (أحمد البنا) : 134/1.

(4) ينظر : الكشف (لمكي القيسي) : 236/1 ، والكشاف (للزمخشري) : 274/1 ، والبحر المحيط (لأبي حيان الأندلسي) : 165/1 .

فقيل تلقى هذه الكلمات))[1] ، ورأى الأزهري أنَّ القراءة برفع (آدم) ، ونصب (كلمات) هي الأولى فقال : القراءة الجيدة ما عليه العامة لأنَّ معنى (تلقى) (تعلم) و(آدم) هو الذي تعلم الكلمات من ربه ، و(آدم) فاعل ، و(كلمات) مفعول به[2] .

وأمّا من نصب (آدم) ورفع (كلمات) ، فقد جعل الفعل للكلمات ، وجعلها فاعلاً للفعل (تلقى) ، وجعل (كلمات) هي المتلقية[3] ، وقد ذكر الفرّاء كلتا القراءتين ، فقال : ((المعنى واحد لأن ما لقيك فقد لقيته ، وما نالك فقد نلته))[4] ، ومع أن القراءتين تحمل معنىً واحداً إلا أن قراءة الرفع هي الأشهر بين القرّاء .

وقد علل سيبويه رفع الفاعل ، إذ يقول : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول . وذلك قولك : ضربَ عبدُ الله زيداً ، فعبدُ الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في (ذهبَ) وَشَغَلْتَ (ضَربَ) به كما شَغَلْتَ به (ذهب) ، وانتصب (زيدٌ) لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل))[5] . ويلاحظ من هذا الكلام أنَّ الفاعلَ ارتفع بفعله لأننا شغلنا الفاعل به ولم نشغله بغيره ، فعبدُ الله فاعل ارتفع بالفعل (ضربَ) المتعدي كما ارتفع الفاعل بالفعل (ذهب) اللازم وانتصب المفعول بالفعل الذي تعدى إليه .

واختلف النحاة في هذه العلّة وأخذوا يعللون بها الظواهر النحوية لذلك اختلفت عندهم عما علله سيبويه ، فيقول المبرد : ((إنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء

---

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 85/1 .
(2) ينظر : معاني القراءات (لأبي منصور الأزهري) : 48-49 .
(3) ينظر : الكشف : 237/1 .
(4) معاني القرآن للفراء : 28/1 .
(5) الكتاب : 34/1 .

والخبر ، إذا قلت : قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ))[1] فالعلة عنده هي تشبيه الفاعل بالخبر في حصول الفائدة .

وذكر بعضُهم أنَّ حكمَ الفاعل أن يكونَ مرفوعاً بإسناد الفعل إليه وأُعطي الرفع لأنَّه أشرفُ الأشياء ، والرفع أشرف الحركات[2] .

وذكر أبو حيان في رفع الفاعل عدة مذاهب ، فقال : اختلف النحاة في الرافع للفاعل فقيل شبهه بالمبتدأ ، وقيل ارتفع بكونه فاعلاً في المعنى ، وقيل ارتفع بإسناد الفعل إليه ، وقيل ارتفع بالمسند إليه فعلاً كان أو اسماً وهو الصحيح[3] ، فالعلة عنده علة إسناد .

وبعضُهم علل الرفع للفرق بين الفاعل والمفعول ، فرفعوا الفاعل ونصبوا المفعول ؛ لأنَّ الفاعلَ أقلُ من المفعول في الكلام فلما كان الفاعل أقل من المفعول به جُعلت له الحركة الثقيلة[4] .

وبذلك تكون العلة الرافعة للفاعل مختلفة بين النحاة ، والفرق واضح بينهم ، وأقرب هذه العلل ما ذهب إليه سيبويه وأبو حيان أنَّ الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه[5] ، وأيد الباحث هذا الرأي .

3- المبتدأ والخبر

*** المبتدأ :**

عرفه سيبويه بقوله : ((فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدئَ ليُبنَى عليه كلامٌ ، والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ ، فالابتداء لا يكون إلا بمعنى عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو

---

(1) المقتضب (للمبرد) : 8/1 .

(2) ينظر : علل النحو : 211 .

(3) ينظر : منهج السالك (لأبي حيان الأندلسي) : 103 .

(4) ينظر : المصدر نفسه .

(5) ينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 142 .

مسندٌ ومسندٌ إليه))[1] .

وقال ابن السراج : ((المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدئاً به دون الفعل ويكون ثانيه خبره ، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه))[2] ، وعرفه أبو علي الفارسي بقوله : ((الابتداء وصفٌ في الاسم المبتدأ ، يرتفع به ، وصفة المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء . مثال ذلك زيدٌ منطلقٌ))[3] .

*** الخبر :**

حده ابن جنّي بقوله : ((هو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه))[4] . وذهب ابن عصفور إلى أنّه : الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية[5] .

وعرفه ابن عقيل : ((هو الجزء المكمل للفائدة ، ويرد عليه الفاعل نحو (قام زيدٌ) فإنه يصدق على زيدٍ أنه الجزء المتمم للفائدة))[6] .

أ- علّة رفع المبتدأ والخبر :

قال تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ (الأعراف / 26) .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع وابن عامر والكسائي : بالنصب ، والباقون بالرفع .

فمن نصب جعله مفعول قوله : (قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم) ونسق الثاني

---

(1) الكتاب : 126/2 .

(2) الأصول في النحو : 58/1 .

(3) الإيضاح العضدي (لأبي علي الفارسي) : 29/1 .

(4) اللمع (لابن جني) : 26 .

(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 340/1 .

(6) شرح ابن عقيل (لبهاء الدين ابن عقيل) : 183/1 .

عليه (ولباسَ التقوى) قيل في التفسير هو الحياء))[1] .

ذهب الأخفش وغيره إلى جعل (لباسُ التقوى) مبتدأ ، و(ذلك) مبتدأ ثانٍ ، و(خيرٌ) خبر (ذلك) ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبراً للمبتدأ (لباس) ، والرابط هو اسم الإشارة لحاجة الخبر الجملة إلى رابط[2] ، وقد يكون (لباس) مبتدأ ، و(خيرٌ) خبره ويكون (ذلك) صفة لـ (لباس) ، أو بدل ، أو عطف بيان ، ويكون المعنى : ولباسُ التقوى ذلك الذي علمتموه خيرٌ لكم من لباس الريش الذي أنزل إليكم[3] ، و(لباس) يمكن أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو لباسُ التقوى ، و(ذلك خيرٌ) مبتدأ وخبر والتقدير : سترُ العورة لباسُ المتقين[4] .

أمّا قراءة نصب (لباسَ) فهي عطف على قوله ريشاً ، فذكر ابن خالويه : ((الحجة لمن نصب : أنّه عطفه على ما تقدم بالواو ، فأعرب بمثل إعرابه))[5] .

واختار الفرّاء قراءة النصب إذ قال : ((فنصبُ اللباس أحبُ إليّ ؛ لأنَّه تابع الريش))[6] ، واستحسنه الطبري وعدّه صواباً ، لصحة المعنى التأويلي عليه[7] .

وقيل إنها عطف على (ريشاً) والمعنى : أنزلنا عليكم لباس التقوى[1] ، وكلتا

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 178/1 ، وينظر : 151/1 ، 114/2 ، 311 ، 315 ، 342 ، والنشر (لابن الجزري) : 268/2 ، والاتحاف : 223/2 .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 324/1 ، والكشاف : 97/2 ، والتبيان (للعكبري) : 562/1 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 607/1 ، والحجة لابن خالويه : 154 ، والمحرر الوجيز (لابن عطية) : 471/5 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 607/1 ، والمشكل (لمكي القيسي) : 286/1 ، والمحرر الوجيز : 472/5 ، وشرح ابن عقيل : 185/1 .

(5) الحجة لابن خالويه : 154 ، وينظر : الحجة لأبي زرعة : 280 .

(6) معاني القرآن للفراء : 375/1 .

(7) ينظر : جامع البيان للطبري : 399/12 .

القراءتين حسنتان ، لكن قراءة الرفع أحبُ ؛ لكونها تجعل (لباس التقوى) خيراً لصاحبها عند الله مما خلق له من لباس الثياب والريش[2] ، فقراءة الرفع هي الاختيار ؛ لأنَّ أكثر القرّاء يرجحها على قراءة النصب .

وعلل سيبويه رفع المبتدأ والخبر ، فقال : ((فأما الذي يبنى عليه شيء هو فأن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك عبدُ الله منطلقٌ : ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته))[3] يفهم من كلام سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ، وذكر المبرّد العامل في رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ[4] ، وتابع ابنُ السراج المبرّد في تعليله فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بهما نحو قولك : اللهُ ربُّنا ، ومحمدٌ نبينا ، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره[5] .

فالبصريون اختلفوا فيما بينهم في رافع الخبر ، أمّا المبتدأ فهو مرفوع عندهم بالابتداء ، والخبر مرفوع عند سيبويه بالمبتدأ ، وعند المبرد وابن السراج مرفوع بالمبتدأ والابتداء ، وقد رجح ابن يعيش قول سيبويه في رافع الخبر وهو الابتداء وحده ، فقال : ((والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده))[6] .

وخالف الكوفيون جميع ما قاله البصريون وقالوا : إنَّ المبتدأ رفع الخبر ، والخبر

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 328/2 ، ومعاني القراءات : 178 ، والمشكل : 268/1 .

(2) ينظر : الكشف : 461/1 .

(3) الكتاب : 127/2 .

(4) ينظر : المقتضب : 49/2 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 58/1 .

(6) شرح المفصل (لابن يعيش) : 85/1 ، وينظر : الأشباه والنظائر : 252/1 .

رفع المبتدأ فترافعا[1] ؛ لأنَّ كلَّ منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملاً في صاحبه ، واختار السيوطي مذهب الكوفيين ، فقال : ((إلى أنهما ترافعا ، فالمبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ ، لأن كُلاً منهما طالبٌ الآخر ، ومحتاج له ، وبه صار عمدة))[2] ، واتضح أنَّ أرجحَ هذه العلل هي التي وضحها سيبويه في باب المسند والمسند إليه ، فقال : ((وهما ما لا يَغْني واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يَجدُ المتكلّمُ منه بدّا . فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه ، وهو قولك (عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك) ، ومثل ذلك : يذهبُ عبدُ الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخرِ في الابتداء))[3] . فالعلّة عنده علّة عدم استغناء .

ب- علة تقديم الخبر على المبتدأ :

قـــــــــــال تعـــــــــــــــــالى : ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛﭜ ﭝ ﭞ ﭟﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭽ (البقرة / 7) .

قال ابن خالويه : ((قرأ عاصم في رواية المفضَّل (وعلى أبصارهم غشاوةً) بالنصب . وقرأ الباقون (غشاوةٌ) بالرفع ، فمن نصب أضمر فعلاً ، والتقدير : ختم الله على قلوبهم ، وجعل على أبصارهم غشاوةً ... والعرب تضمر الفعل إذا كان في الكلام دليلٌ ، ومن رفع (غشاوةٌ) فجعله ابتداء و(على) خبرْ والتقدير : غشاوةٌ على أبصارهم : كقولك : زيدٌ في الدار ، وعلى أبيك ثوب وثوبٌ على أبيك))[4] . فاتفق

(1) ينظر : الإنصاف (للانباري) : 56/1 ، مسألة (5) ، وأسرار العربية : 76 ، وأوضح المسالك (لابن هشام الأنصاري) : 137/1 .

(2) همع الهوامع (للسيوطي) : 8/2 .

(3) الكتاب : 23/1 .

(4) إعراب القراءات السبع وعللها : 61/1-62 ، وينظر : السبعة : 140 .

القرّاء على رفع قوله : (غشاوةٌ) إلا ما روى المفضَّل عن عاصم بالنصب[1] .

فقراءة الرفع عند النحاة على وجهين :

(أحدهما) : أن تكون مرفوعة بالابتداء[2] ؛ لأن (الختم) ليس يقع على الأبصار ، ولا توصف به في شيء من كتاب الله[3] .

(الآخر) : أن يكون قوله (غشاوة) مرفوعاً بالجار والمجرور[4] ، أي أنه فاعل وعامله الجار والمجرور ، والمعنى : وعلى أبصارهم استقرت غشاوة ، فالجار والمجرور نائب عن الفعل (استقر)[5] ، أمّا الأزهري فقد ترك توجيهها واكتفى بقوله : ((الرفع هي القراءة المختارة))[6] . أمّا قراءة النصب فقد حملها معظم النحاة على التقدير ، قال الفرّاء الفرّاء : ((ولو نصبتها بإضمار (وجعل) لكان صواباً))[7] .

وهناك وجه آخر للنصب ، وهو أن يكون منصوباً بالفعل (ختمَ) مع تقدير حرف جر والمعنى : وختمَ على أبصارهم بغشاوة ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى (غشاوة) فنصبها ، إذ لا يجوز نصبها بالفعل (ختم) ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، وكلا الوجهين في قراءة النصب لا يجوز إلا في الشعر[8] . فالأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر لعدة أسباب ، وهذا أكثر ما يكون أسلوبياً ، لأننا نجد البلاغيين قد أفاضوا فيه بل

---

(1) ينظر : السبعة : 140 ، والاتحاف : 128/1 .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 36/1 ، والحجة لابن خالويه : 67 ، والإنصاف : 57/1 : مسألة (9) ، وشرح ابن عقيل : 199/1 .

(3) ينظر : جامع البيان للطبري : 131/1 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 13/1 ، والتبيان : 15/1 .

(5) ينظر : التبيان : 15/1 .

(6) معاني القراءات : 40 .

(7) معاني القرآن للفراء : 13/1 .

(8) ينظر : مجمع البيان (للطبرسي) : 93/1 .

هو مبحث من مباحث علم المعاني[1] .

وأمّا النحاة فقد درسوه من وجهة نظر تركيبية ، وعللوا تقديم الخبر على المبتدأ بعلل تجعل الخبر مقدماً مرة وجوباً ، ومرة جوازاً قال ابن مالك ((يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعلية المبتدأ أو يقرن بالفاء))[2] ، وقال ابن عصفور : ((والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكونَ الخبر اسم استفهام نحو قولك : كيف زيدٌ ؟ أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً ، أو مجروراً متقدمين عليها ، نحو : في الدار رجلٌ ، وعندك امرأةٌ ، أو يكون المبتدأ قد اتصل بضمير يعود على الخبر ، نحو قولك : في الدار ساكنها ، أو يكون المبتدأ أن واسمها وخبرها نحو قولك : في علمي أنك قائمٌ ، أو يكون الخبر (كم الخبرية) نحو قولك : كم درهمٍ مالك))[3] .

العلّة التي أوضحها ابن عصفور في تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً اصطلح عليها النحاة بتسميتها (علة وجوب) وأكثر من أفاض فيها هم البلاغيون لأنَّ نظرتهم إلى هذا التقديم كانت من زاوية الاسلوب . فهي تعطي للمتكلم القدرة على إبراز المعاني والدلالات التي تدور في نفسه بحسب مقتضيات الحال .

ج- علّة حذف المبتدأ :

قال تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ (المزمل / 8 ، 9) .

قال ابن خالويه : ((قرأ أهلُ الكوفة وابنُ عامر غير حَفْصٍ : (ربِّ المشرق)

---

(1) ينظر : المثل السائر (لابن الأثير) : 38/2 .

(2) تسهيل الفوائد (لابن مالك) : 46 .

(3) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 353/1 .

بالكسر بدلاً من قوله : (واذكر اسمَ ربِّك) ، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف))[1] .

فأمّا قراءة الرفع فقد حملها الفرّاء على أنَّ (رَبُّ) خبر لمبتدأ محذوف ، فقال : ((والرفع يحسن إذا انفصلت الآية عن الآية ... ويحسن الاستئناف والإتباع))[2] .

وقال الأزهري : ((من قرأ : (رَبُّ) رفعه بـ (هو رَبُّ المشرق))[3] ، وهذا غالب ما جرت عليه آراء النحاة في تخريجاتهم .

والوجه الآخر للرفع قال به الطبري وهو جعل (ربُّ) مبتدأ وخبره قوله تعالى : (لا إله إلا هو)[4] ، وهذا الرأي في رفع (ربُّ) هو الأقرب إلى الإيضاح فالمبتدأ اسم معرفة والجمل التي بعد المبتدأ تعرب أخباراً لها .

وأمّا قراءة الخفض فهي عند الأزهري مخفوضة على الإتباع ، ونص بقوله : ((ومن قرأ : (ربِّ) أتبعه قوله : (واذكر اسمَ ربِّك ... ربِّ المشرق))[5] .

ويجوز على قراءة الخفض أن يكون صفةً لـ (ربك)[6] ، وذكر الزمخشري : ((ومجروراً على البدل من ربك . وعن ابن عباس : على القسم بإضمار حرف القسم كقولك : الله لا فعلَنَّ ، وجوابه (لا إله إلا هو) كما تقول : والله لا أحد في الدار إلا زيد))[7] ، ، ورد أبو حيان هذا الرأي ، فقال : ((ولعل هذا التخريج لا يصح عن ابن عباس ، إذ فيه

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 407/2 ، وينظر : 250/1 ، والسبعة : 658 ، والتيسير (لأبي عمرو الداني) : 296 .

(2) معاني القرآن للفراء : 198/3 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 532/3 .

(3) معاني القراءات : 512 .

(4) ينظر : جامع البيان للطبري : 133/29 ، والحجة للفارسي : 336/6 .

(5) معاني القراءات : 512 .

(6) ينظر : جامع البيان للطبري : 84/29 ، والكشف : 245/2 .

(7) الكشاف : 71/4 .

إضمار الجار في القسم ، ولا يجوز عند البصريين . إلا في لفظة الله ولا يقاس عليه))[1] ، وقال الطبري في قراءتي الرفع والخفض : ((والصواب من القول في ذلك عندنا أنَّهما قراءتان معروفتان قد قرأ بكل واحد منهما علماء من القرّاء فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب))[2] .

وعلل ابن السراج حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقولُ القائل : (الهلال والله) أي هذا الهلالُ ، فيحذف اسم الإشارة كثيراً ؛ لأنه كالمنطوق به لكثرته على الألسنة ، ومن ذلك (مررتُ برجلٍ زيدٌ) لأنَّك لما قلت : مررتُ برجل أردتَ أن تبينَ من هو ، فكأنك قلت : هو زيدٌ[3] . وسبق ابن السراج في هذه العلّة سيبويه[4] ، فالعلّة في ذلك هي علّة كثرة الاستعمال .

ب- العلّة النحوية في المنصوبات :

1- المفعول به :

عرف الشريف الجرجاني المفعول به بقوله : ((ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها أي بواسطة حرف الجر))[5] .

وحده الفاكهي بقوله : ((كل اسم تعدى إليه فعل الفاعل ومنه المنصوب على الاشتغال أو على التنازع أو الاختصاص ، أو الإغراء ، أو التخذير ، أو النداء))[6] .

---

(1) البحر المحيط : 362/8 .

(2) جامع البيان للطبري : 84/29 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 68/1 .

(4) ينظر : الكتاب : 138/1 ، 130/2 ، وشرح المفصل : 94/1 .

(5) التعريفات : 222 .

(6) شرح كتاب الحدود : 200 .

وذكر ابن السراج علة تسميته بالمفعول به قائلاً : ((وأعلم أنَّ هذا إنما قيل له مفعول به ؛ لأنَّه لما قال القائل : ضربَ وقتل ، قيل له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : بزيدٍ أو بعمرو فهذا إنَّما يكونُ في المتعدي نحو ما ذكرناه ، ولا يقال فيما لا يتعداه نحو : قام وقعد ، لا يقال هذا القيام بمن وقع ؟ ولا هذا القعود بمن حل ، إنما يقال : متى كان هذا القيام ؟ وفي أي وقت وأين كان ؟))(1) .

أ- علة نصب المفعول به :

قال تعالى : چ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ چ (الحج / 25) .

قال ابن خالويه : ((روى حفص عن عاصم (سواءً) بالنصب ، جعله مفعولاً ثانياً من قوله : (جَعَلنه للناس سواءً) أي مستوياً ... والعاكفُ يرتفع بفعله في هذه القراءة . أَي : أستوي العاكفُ فيه والبادِ .

وقرأ الباقون (سواءٌ) بالرفع ابتداءٌ وخبرٌ كما تقول : مررتُ برجلٍ سواءٌ عنده الخيرُ والشرُ))(2) .

ففي قراءة النصب ذهب ابن خالويه إلى جعل (سواءً) مفعولاً ثانياً للفعل (جعلَ)(3) ، فـ (جعلَ) هنا بمعنى (صيَّرَ) وللناس متعلقٌ به(4) ، وأعربها أبو حيان اعرابين هما :

الأول : جعلها مفعولاً ثانياً للفعل (جعلَ) .

الثاني : جعلها حالاً من معمول (جعلَ)(1) .

---

(1) الأصول في النحو : 54/1 .

(2) إعراب القراءات السبع وعللها : 74/2 ، وينظر : 168/2 ، 271 ، 313 ، والسبعة : 435.

(3) ينظر : الحجة لابن خالويه : 325 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 433/4 ، وإعراب القرآن للنحاس : 397/2 .

وهي عند مكي القيسي مفعولٌ مطلقٌ[2] ، والخلافُ واضحٌ في إعرابه بين النحاة ولعل أقربها – كما يرى الباحث – هي أن تكون (سواءً) مفعولاً ثانياً للفعل (جعل).

أمّا في قراءة الرفع فذهب ابن خالويه إلى عدِّ (الناس) مفعولاً ثانياً[3] .

ويرى ابن عطية أنَّه محذوفٌ على معنى (الذي جعلناه قبلةً ومتعبّداً)[4] ، ورد أبو حيان توجيه ابن عطية فقال : ((فتوجيه ابن عطية توجيه معنى لا إعراب))[5] ، وعده الطبري مبتدأ وما بعده خبراً له[6] .

وأجاز الزجاج والنحاس كونه مبتدأ أو خبراً[7] ، وهي عند مكي القيسي خبرٌ مقدمٌ[8] ، وردَّ أبو حيّان على من أعربه مبتدأ ؛ لأنَّ المعرفةَ أولى بالابتداء منها ، وهذا عند البصريين مشروطٌ بالاعتماد على نفي أو استفهام . والعلةُ في نصب المفعول به هي نفسها علَّةُ رفعِ الفاعل ، فالفاعلُ مرفوعٌ والمفعولُ به منصوبٌ ، وقد علَّلَ سيبويه ذلك ، إذ يقول : ((هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول))[9] ، وقد ذكر الباحثُ هذه العلّة في المرفوعات[10] .

ب- علّة حذف عامل المفعول به :

---

(1) ينظر : البحر المحيط : 336/6 .

(2) ينظر : المشكل : 490/2 .

(3) ينظر : الحجة لابن خالويه : 325 .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 254/10 .

(5) البحر المحيط : 336/6 .

(6) ينظر : جامع البيان للطبري : 148/25 .

(7) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 420/3 ، وإعراب القرآن للنحاس : 397/2 .

(8) ينظر : المشكل : 490/2 ، 662 .

(9) الكتاب : 34/1 .

(10) ينظر : العلة النحوية في إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : 24 .

قال تعالى : چ گ گ گ چ(المسد / 4) .

قال ابن خالويه : ((قرأ عاصم وحده : (حَمّالةَ) بالنصب على الشتم والذم أي : أشتمُ حمالةَ الحطب وأذمُ وأعني ... وقرأ الباقون بالرفع جعلوه ابتداءً وخبراً ، (وامرأته حمالةُ الحطبِ) أي : هي حمالةُ))[1] .

فمن نصب (حمالةَ) فقد نصبها على أنها مفعول به على الذم والشتم ، والتقدير : أعني أو أذم أو أشتم حمالةَ الحطبِ ، وقدَّر سيبويه على : أذكرُ حمَّالة الحطبِ شتماً لها[2] ، وهذا ذمٌ ؛ لأنَّها اشتهرت بالنميمةِ فَجَرَت صفتها ذماً لها وشتماً لها لا تخصيصاً[3] ، وذكر الفرّاء أنَّها منصوبةٌ على الحال من (امرأته)[4] .

أمّا قراءة الرفع فهي خبر لمبتدأ محذوف ((فمن رفع : أنَّه جَعله خبر للابتداء))[5] ، ويجوز أن تكون (امرأته) مبتدأ و(حمالة) خبر[6] ، أو قد يكون الرفع على (حمالة) صفة لـ (امرأته) فذكر الفراء : ((سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطبِ تجعله من نعتها))[7] ، ورجح الطبري قراءة الرفع ؛ لأنها الأفصح ولإجماع القراء القراء عليها[8] . فالقراءتان حسنتان من حيث التوجيه النحوي والمعنى وما ورد من توجيهات إعرابية فكلها مقبولة .

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 542/2 ، وينظر : 73/2 ، 101 ، 210 ، 232 ، والسبعة : 700 .

(2) ينظر : الكتاب : 70/2 ، وإعراب ثلاثين سورة : 225 ، والحجة للفارسي : 152/4 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 786/3 ، والكشف : 390/2 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 298/3 .

(5) الحجة لابن خالويه : 377 ، وينظر : معاني القراءات : 568 ، والكشف : 390/2 .

(6) ينظر : الحجة لأبي زرعة : 777 .

(7) معاني القرآن للفراء : 298/3 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 289/5 .

(8) ينظر : جامع البيان للطبري : 413/30 .

وقد بيَّن سيبويه علّة حذف عامل المفعول به فقال : ((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك : ((هذا ولا زَعَماتِك)) أي ولا أَتَوهَّمُ زَعَماتِك ... ولكنه لا يذكرُ أذكرُ لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه))[1] فيفهم من تعليله هذا أن العامل قد حُذف لكثرة الاستعمال ، فيكون سيبويه بذلك مراعياً لفظ الفعل مع دلالة الحال[2] .

وعلل ابن الناظم لحذف العامل ، وجعل علته هي كثرة الاستعمال فقال : ((يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة إذا دلَّ عليه دليل . وهذا الحذف على ضربين جائز وواجب . فيجوز الحذف إذا دلَّ على الفعل قرينة كقولك لمن سدَّد سهما القرطاس ، بإضمار تصيب ، ويجب حذف الفعل إذا فسره ما بعد المنصوب نحو أ زيداً رأيته ؟ ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك ولا فيما كان وارداً مثلاً أو كالمثل في كثرة الاستعمال))[3] .

فهو بذلك يكون قد تابع سيبويه في تعليله ، ووافقهما الرضي فقال : ((وعلَّة سبب الحذف كثرة الاستعمال))[4] . فالعلّة في حذف عامل المفعول به ، والتي عليها آراء النحاة هي علّة كثرة الاستعمال .

2- المفعول المطلق :

عرفه ابن عقيل:((هو المصدر،المنتصب:توكيداً لعامله،أو بياناً لنوعه،أو عدده))[5] .

---

(1) الكتاب : 280/1 .

(2) ينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه (أسعد خلف جابر) : 120 (رسالة ماجستير) .

(3) شرح ابن الناظم : 251 .

(4) شرح الرضي (للرضي الاسترآبادي) : 304/1 .

(5) شرح ابن عقيل : 143/2 .

وعرفه الشريف الجرجاني ، فقال : ((هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه أي بمعنى الفعل))[1] .

وحده الفاكهيّ : ((المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبيِّن لنوعه أو عدده))[2] .

ويسميه سيبويه (الحدث والحدثان)[3] ، وهو في مصطلح النحويين مصدر ، كقولنا : ضرب زيدٌ ضرباً ، وقام قياماً[4] ، وسمي مفعولاً مطلقاً ؛ لأنّه لم يُقيد ، وذكر ابن الجَزَريّ ذلك فقال : وإنما سمي مفعولاً مطلقاً ؛ لأنّه ليس مقيداً ، لكونه مفعولاً حقيقياً[5] .

أ- علة حذف العامل الناصب للمصدر :

قال تعالى : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (الأعراف / 164) .

قال ابن خالويه : ((روى حفص عن عاصم (معذرةً) بالنصب على المصدر كقولك : اعتذرت اعتذاراً ومعذرةً بمعنىً . وحجتُهُ : أنَّ الكلامَ جوابٌ كأنهم قيل لهم : لِمَ تعظون قوماً الله مهلكهم ؟ فأجابوا فقالوا: نعظُهُم اعتذاراً إلى ربهم ،كما يقول القائل : لِمَ وبختَ فُلاناً ؟ فتقول : طلباً لتقويمه ، وقرأ الباقون : (معذرةٌ) بالرفع))[6] .

وأمّا من قرأ بالنصب ففيه ثلاثة أوجه :

الأول : هو مصدر ، كأنه قيل لهم : لم تعظونَ قوماً ؟ قالوا : نعتذر من فعلهم اعتذاراً

---

(1) التعريفات : 222 .

(2) شرح كتاب الحدود : 214 .

(3) ينظر : الكتاب : 34/1 ، وينظر : معاني القرآن للفراء : 222/2 ، والمقتضب : 68/1 .

(4) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 62 ، وكاشف الخصاصة (لابن الجزري) : 124 .

(5) ينظر : كاشف الخصاصة : 124 .

(6) إعراب القراءات السبع وعللها : 211/1 ، وينظر : 256/1 ، 288 ، 18/2 ، 228 ، والتيسير : 114 .

ومعذرةً إلى ربكم .

الثاني : هو مفعول لأجله ، والتقدير : وعظناهم لأجل المعذرة .

الثالث : هو مفعول به ؛ لأنَّ المعذرةَ تتضمن كلاماً ، وتنصب بالقول ، كما تقول : قلتُ خطبةً[1] .

وأما قراءة الرفع فذهب ابن خالويه إلى تقدير مضمر : هذه معذرةٌ مؤيداً ذلك بقوله تعالى : چ ﭑ ﭒچ (النور / 1) أي : هذه سورةٌ[2] .

وذهب سيبويه إلى أنّه خبر ابتداء محذوف فقال : ((لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ ليموا عليه ، ولكنَّهم قيل لهم : ((لِمَ تعظونَ قوماً)) ؟ قالوا : موعظتُنا معذرةٌ إلى رَبِّكُم))[3] ، وذهب مذهب سيبويه الطبري ، والزجاج ، وأبو حيان ، وغيرهم[4] .

وذكر سيبويه ((أنه رأى رجلاً في حال قيامٍ ، أو حال قعودٍ ، فأرادَ أن ينبِّهه ، فكأنّه لَفَظَ بقوله : أ تقومُ قائماً ، وأتقعدُ قاعداً ، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع))[5] . فَحُذِفَ الفعل ؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه[6] ، وأكد المرادي ذلك بقوله : ((وقد يجب الحذف وذلك إذا كان المصدر بدلاً من

---

(1) ينظر : جامع البيان للطبري : 40/15 ، وإعراب القرآن للنحاس : 157/2 ، والحجة لابن خالويه : 166 .

(2) ينظر : الحجة لابن خالويه : 166 .

(3) الكتاب : 320/1 .

(4) ينظر : جامع البيان للطبري : 112/9 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : 312/2 ، والبحر المحيط : 412/4 .

(5) الكتاب : 340/1-341 .

(6) شرح الأشموني (لنور الدين الأشموني) : 341/2 .

اللفظ بفعله ، وإنما وجب حذف عامله لئلا يُجمع بين البدل والمبدل منه))[1] .

فالعلّة في هذا علّة عوض ، فالمصدر أو المفعول المطلق صار بدلاً عن الفعل المحذوف ، والنحاة لا يجيزون الجمع بين العوض والمعوض .

3- المفعول فيه (الظرف) :

عرفه ابن جنّي : ((كلُّ اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه))[2] .

وذكره الأنباري : ((قيل : هو الظرف ، وهو كلُّ اسم من أسماء المكان أو الزمان يراد فيه معنى (في) نحو : صمتُ اليوم ، وقمت الليلة ، وجلستُ مكانك))[3].

وعرفه الشريف الجرجاني بقوله : ((ما فعل فيه فعل مذكور لفظاً أو تقديراً))[4].

وحده الفاكهي : ((المفعول فيه ما ذكر فضلة لأجل أمرٍ وقع فيه من اسم زمان مطلق أو مكان مبهم ، أو مادته مادة عاملة))[5] .

والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان ، وقال الخليل : ((سمي الظرف ظرفاً لأنه يقع الفعل فيه ، كالشيء يجعل في الظرف))[6] .

أ- علة نصب المفعول فيه :

قال تعالى : ﭽ ﯾ ﯾ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □
□ □ﭼ (الأنعام / 94) .

(1) توضيح المقاصد (للمرادي) : 77/2 ، وينظر : منهج السالك : 140 .
(2) اللمع : 55 .
(3) أسرار العربية : 177 .
(4) التعريفات : 222 .
(5) شرح كتاب الحدود : 218 .
(6) الجمل في النحو (للخليل) : 72 .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع والكسائي وحفص عن عاصم (بَيْنَكُم) بالنصب جعلوه ظرفاً ... وقرأ الباقون : (بينُكم) بالضم أي : وصلُكُم ، جعلوه اسماً كما يقال : جاءني رجلٌ دُونَكَ ، وهذا رجلٌ دونٌ أي : خَسِيسٌ))[1] .

أمّا قراءة النصب فذهب ابن خالويه إلى أنّ الفاعل هو (ما) ، وتصديقه قراءة ابن مسعود : (لقد تقطعَ ما بينكم)[2] ، و(ما) عند العكبري بمعنى (شيء) حاكماً عليها بالحذف وحلول الصفة (بين) محلها[3] ، وعارضه أبو حيان بقوله : ((ليس بصحيحٍ ، لأن الفاعل لا يحذف))[4] .

أما الزمخشري فذهب إلى إسناد الفعل إلى مصدره على تأويل خلاف المقصود فقال : ((وقع التقطع بينكم ، كما تقول : جَمعَ بينَ الشيئين ، تريد أوقعَ الجمع بينهما))[5] .

وذهب ابن عطية إلى موافقة الزمخشري في إسناد الفعل إلى مصدر محذوف مخالفاً له في تأويل المصدر من لفظ ينافي فعله ، والتقدير : لقد تقطع الاتصال بينكم أو الارتباط[6] .

أمّا قراءة الرفع فذهب الفرّاء والزجاج وغيرهما على جعل (البين) اسماً بمعنى (الوصل) أي : لقد تقطع وصلُكم ، وهو مصدر من (بَانَ يبينُ بيناً) بمعنى (بَعُدَ)

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 164/1–165 ، وينظر : 422/2 ، 449 ، والتيسير : 105 ، والنشر : 260/2 .

(2) ينظر : مختصر في شواذ القراءات (لابن خالويه) : 39 ، والقراءة في معاني القرآن للفراء : 345/1 ، والبحر المحيط : 183/4 .

(3) ينظر : التبيان : 245/1 ، والدر المصون (للسمين الحلبي) : 128/3 .

(4) البحر المحيط : 183/4 .

(5) الكشاف : 63/2 .

(6) ينظر : المحرر الوجيز : 219/5 ، والبحر المحيط : 183/4 .

فيكون من الأضداد للوصل والفراق ، كالجون للأسود والأبيض[1] .

وذهب سيبويه والمبرد وغيرهما إلى أنَّه ظرفٌ أُتسعَ فيه ، فصار اسماً متصرفاً في الاستعمال كسائر الأسماء المتمكنة[2] . والقراءتان عند الطبري ومكي سواء ، غير أنَّ الزجاج والأزهري وغيرهما قد اختاروا الرفع[3] .

نص سيبويه على علّة نصب الظروف فقال : ((تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب لأنّه موقوع فيها ومَكون فيها ، وَعَمِلَ فيها ما قبلها كما أنَّ (العِلْم) إذا قلت : أنت الرجلُ عِلْماً عَمِل فيه ما قبله ، كما عَمِلَ في الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهماً وكذلك يعمل ما فيها ما بعدها وما قبلها))[4] .

ويفهم من قول سيبويه أنَّ علة نصب المفعول فيه هي لأنَّهُ وقعَ فيه الفعل كما انتصب المفعول به لأنّه وقع عليه الفعل ، فالمفعول فيه ينتصب لأنَّه مفعول والعامل فيه ما قبله من الكلام .

وذكر ابن الناظم سبب نصب المفعول فيه بقوله : ((إنَّ الذي يستحقه الظرف من الإعراب هو النصب ، وإنَّ الناصبَ له هو الواقعُ فيه من فعلٍ ، أو شبهه أما ظاهراً ، نحو : جلستُ أمام زيدٍ ، وصمتُ يومَ الجمعة ، وزيدٌ جالسٌ أمامكَ وصائمٌ يوم الجمعة ، وأما مضمراً جوازاً كقولك لمن قال : (كم سرتَ) ؟ فرسخين ، ولمن قال : ما غبت عن زيدٍ ؟ بلى : يومين))[5] . ويكون ابن الناظم وغيره من النحاة قد ساروا

---

(1) ينظر : معاني القرآن للفراء : 345/1 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : 220/2 .

(2) ينظر : الكتاب : 216/1 ، والمقتضب : 102/3 ، والمحتسب (لابن جني) : 190/2 ، وشرح المفصل : 45/2 .

(3) ينظر : جامع البيان للطبري : 324/7 ، والكشف : 141/1 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : 220/2 ، ومعاني القراءات : 161 .

(4) الكتاب : 403/1-404 .

(5) شرح ابن الناظم : 274 ، وينظر : توضيح المقاصد : 84/2 ، وأوضح المسالك : 236/2 .

في تعليلهم على ما ذهب إليه سيبويه .

وذكر ابن السراج أنَّ الظروفَ يحسن معها الحرف (في) فتقول : قمتُ اليومَ أي : قمت في اليوم ، فأنت تريد معنى (في) ، وإن لم تذكره ، ولذلك سميت إذا نصبت ظروفاً[1] .

4- المفعول معه :

ذهب الفارسي في حده إلى أنّه : ((الاسم الذي ينتصب بأنّه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف))[2] .

وعرفه ابن عقيل : ((الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع)))[3] .

وحده الفاكهي بقوله : ((الاسم الفضلة التالي واواً أُريدَ بها التخصيص على المعية مسبوقة بفعل ، أو ما في حروفه ومعناه))[4] .

أ- علّة نصب المفعول معه :

قال تعالى : چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ (يونس / 71) .

قال ابن خالويه : ((فقرأ القُرَّاء بالنصب ... وقال البصريون : هو مفعول معه ؛ لأنَّ الواو بمعنى ((مع)) والتقدير : فاجمعوا أمركم مع شركاءكم .

وقرأ الحسن وحده (وشركاؤُكم) بالرفع فعطف ظاهراً على مكنى مرفوع ، وإنما صلح ذلك حيث / فصل بينهما المفعول فناب عن التأكيد والتأكيد أن تقول : فاجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم))[1] .

---

(1) ينظر : الأصول في النحو : 190/1 ، والمقتصد (لعبد القادر الجرجاني) : 632/1 .

(2) الإيضاح العضدي : 93/1 .

(3) شرح ابن عقيل : 171/2 ، والتعريفات : 222 .

(4) شرح كتاب الحدود : 221 .

أمّا قراءة النصب فأعلاها ما حُمِل اللفظ فيه على المفعول معه ؛ وذلك لعدم صحة العطف على ما قبله ، وقبله جملة ذات فعل أو شبهه[2] .

وذكر الزجاج والنحاس والزمخشري وآخرون نصبه وماثلوه بالمنصوبين في القولين المشهورين : استوى الماء والخشبة ، وجاء البردُ والطيالسة[3] .

وذهب أبو حيان إلى تحديد كونه من الفاعل لا من المفعول به ؛ لأنَّ الإجماع في الأحداث والجمع في الأعيان[4] . وأجاز المبرد عطفه على سابقه محمولاً على مثل لفظه محذوفاً على تقدير : (وأمر شركائكم)[5] ، وللكسائي والفرّاء رأي آخر فهما ينصبان (الشركاء) بمضمر على تقدير : (واجمعوا شركاءَكم) ، أو (وادعوا شركاءكم)[6] ، ورده الزجاج قائلاً : ((وزعم الفرّاء أنَّ معناه : فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءَكم ، وهذا غلطٌ لأنَّ الكلام لا فائدة فيه ، لأَنَّهم إنْ كانوا يدعون شركاءَهم لأن يجمعوا أمرهم ، فالمعنى فاجمعوا أمركم مع شركائكم))[7] ، ونصب الفرّاء المفعول معه بالصرف ، وهو عامل معنوي نظير الخلاف[8] .

أمّا قراءة الرفع فهي على الرفع عطفاً على الضمير المرفوع في (أجمعوا) فقال الفرّاء : ((كأنّه أرادَ : أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم ، ولستُ أشتهيه لخلافه للكتاب ،

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 271/1 .
(2) ينظر : البحر المحيط : 178/5 .
(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 28/3 ، وإعراب القرآن للنحاس : 268/2 ، والكشاف : 359/2 .
(4) ينظر : البحر المحيط : 178/5 .
(5) ينظر : الكامل (للمبرد) : 334/1 .
(6) ينظر : معاني القرآن للفراء : 473/1 ، والمحتسب : 434/1 ، والمشكل : 349/1 .
(7) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 27/3 .
(8) ينظر : معاني القرآن للفراء : 34/1 ، وشرح المفصل : 9/8 .

ولأنَّ المعنى فيه ضعيفٌ))[1] ، وقدر أبو حيان قراءة الرفع على : وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم بزيادة الفاء في خبر المبتدأ[2] .

وعلّة نصب المفعول معه عند سيبويه ((لأنّه مفعولٌ معه ومفعول به ، كما انتصب (نفسَه) في قولك : امرأً ونفسَه ... والواو لم تغير المعنى ولكنَّها تعمل في الاسم ما قبلها))[3] . وهذا يعني أن المفعول معه انتصب لأنه مفعول فانتصبَ بتعدي الفعل إليه ؛ لأنَّ الواو لم تغير المعنى . فالواو بمعنى (مع) لأنَّ معنى (مع) الاجتماع والانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه ، فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها أخف لفظاً وتعطي معناها ، ولم تكن اسماً يعمل فيه الفعل كما عمل في (مع) النصب ، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما انتقل العمل إلى ما بعد (إلا) في الاستثناء لأنَّها حرفٌ[4] . في حين يرى ابن يعيش أنَّ الأصل ((في قولك : قمتُ وزيداً قمت مع زيدٍ . فحذفَت (مع) وأقيمت الواو مقام (مع) ونقل نصب (مع) إلى ما بعد (الواو)))[5] .

وهذا كلامٌ فيه قول (فزيدٌ) ليس بظرفٍ و(مع) ظرف . وقال الكوفيون : إنَّه منصوبٌ على الخلاف فإذا قلت : (استوى الماءُ والخشبة) لم يكن العطف جائزاً ؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما خالفت الفاعل نُصِبَت[6] . وهو قولٌ ضعيف ((لأنه لو جاز نصب الثاني لمخالفته الأول لجازَ نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني ، لأن

---

(1) معاني القرآن للفراء : 473/1 .
(2) ينظر : البحر المحيط : 178/5 .
(3) الكتاب : 297/1 .
(4) ينظر : شرح المفصل : 48/2 .
(5) المصدر نفسه : 49/2 .
(6) ينظر : أسرار العربية : 183 ، والإنصاف : 215/1 ، مسألة (3) ، وتوجيه اللمع (لابن الخباز) : 201 .

الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول ، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك : قام زيدٌ لا عمرو ونظائر ذلك فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد (لا) في العطف إلا منصوباً))[1] .

وبيَّنَ أبو حيان علة نصب المفعول معه ، وهو يتحدث عن (واو) المعية قال : ((وهذه الواو التي تؤدي معنى (مع)اختلف النحويون فيها فقيل أصلها العطف بدليل أنَّها لا تستعمل إلا حيث يصح أن تكونَ للعطف حقيقة نحو(قعدَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ) لامتناع العطف،وقيل ليست بحرف عطف في الأصل،والصحيح الأول وإنما عدل عن العطف إلى النصب لأنَّ المفعول معه دخله معنى المفعول به في المعنى فلذلك نصب))[2] .

فالعلّة الناصبة للمفعول معه اختلف فيها النحاة فيما بينهم ، والمرجح فيها مذهب سيبويه ، ومن ذهبَ مذهبه ، وبهذا تكون العلة الناصبة للمفعول معه هي علّة مشابهته بالمفعول به في تعدي الفعل إليه ونصبه له فهي علّة مشابهة .

5- الحال :

الحال هي : ((وصفٌ فضلةٌ مذكور لبيان الهيأة))[3] .

وعرف ابن عقيل الحال بقوله : ((الوصف ، الفضلة ، المنتصب للدلالة على هيأة نحو (فرداً أذهب) فـ (فرداً) حال : لوجود القيود المذكورة فيه))[4] .

وحده الفاكهيّ بقوله : ((وصفٌ فضلة مسوق لبيان هيأة صاحبه أو تأكيده أو عامله أو مضمون الجملة قبله))[5] .

---

(1) شرح المفصل : 49/2 .

(2) منهج السالك : 144 ، وينظر : أوضح المسالك : 242/2 .

(3) أوضح المسالك : 121 .

(4) شرح ابن عقيل : 205/2-206 .

(5) شرح كتاب الحدود : 224 .

أ- علة نصب الحال :

قـــال تعـــالى : چ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ چ (الأعراف / 32) .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع وحدهُ (خالصةٌ) بالرفع على معنى هي خالصةٌ . وقرأ الباقون بالنصب (خالصةً) على الحال ؛ لأن الكلام تمَّ دونه ، قل : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، وهي ثابتةٌ في القيامة خالصةً))[1] .

أما قراءة النصب فيرى سيبويه ((مثل قولك فيها عبد الله قائماً : هو لكَ خالصاً وهو لك خالصٌ كأن قولك هو لك بمنزلة (أَهَبُه لك) ثم قلت خالصاً . ومَن قال فيها عبد الله قائم ، قال هو لك خالصٌ ، فيصيرُ خالص مبنياً على هُوَ كما كان قائم مبنّياً على عبد الله ، و(فيها) لغوٌ ، إلا أنك ذكرت فيها لتبيَّن أينَ القيامُ ، وكذلك لكَ إنما أردتَ أن تبيّن لمن الخالصُ))[2] ، ومن نصبها فعلى الحالية ، والعامل فيها (للذين) أو (في الحياة الدنيا) والتقدير : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة ، أي إنَّ الزينة يشاركون فيها في الدنيا وتخلص لهم في الآخرة[3] ، أو هي على الحال من المضمر في (للذين آمنوا) ، والعامل في الحال هو (الاستقرار والثبات) الذي قام (للذين آمنوا) مقامه ، والتقدير : قل هي ثابتة أو مستقرة للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها يوم القيامة[4] ، ويكون المعنى : قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا مشتركة ، وهي لهم في الآخرة خالصة[5] .

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 180/1 ، وينظر : 314/1 ، 416 ، 175/2 ، 390 ، والاتحاف : 223/2 .

(2) الكتاب : 91/2 .

(3) ينظر : معاني القراءات : 178 .

(4) ينظر : الكشف : 461/1 ، والمشكل : 288/1 .

(5) ينظر : معاني القرآن للفراء : 377/1 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : 333/2 .

واختار مكي قراءة النصب معللاً ذلك بقوله : ((والنصب أحب إليّ ؛ لأنه أتمّ في المعنى ، ولأن عليه جماعة القرّاء))[1] .

وأما قراءة الرفع فيرى الفرّاء أنَّها أكثر صواباً تردها على موضع الصفة التي رفعت لأنها في موضع رفع ، والجار والمجرور (للذين) في موضع رفع لأنها خبر[2] .

ويجوز أن تكون (خالصةٌ) خبراً بعد خبر ، كما تقول : زيدٌ عاقلٌ لبيبٌ ، ويكون المعنى : هي ثابتةٌ للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة[3] .

ومن قرأ رفعاً فقد جعلها خبراً لـ (هي) في قوله : (للذين آمنوا) تبياناً للخلوص[4] ، أو هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي) ، والتقدير : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا وهي لهم خالصةٌ يوم القيامة[5]

وذكر البقاعيّ القراءتين لبيان دلالة كل واحدة منها في السياق العام للآية من دون أن يرجح أحدهما فالمعنى : لا يشاركهم فيها أحد على قراءة الرفع ، والتقدير على قراءة النصب حال كونها خالصة يوم القيامة ، وفي هذا تأكيد لما مضى من إحلالها بعد تأكيد ومحو الشك[6] .

والاختيار كما اختاره سيبويه بالنصب لتقدم الظرف ، وعليها أكثر القُرّاء ورسم المصحف جاء بها .

أشار سيبويه إلى علّة نصب الحال بقوله : ((هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي

---

(1) الكشف : 462/1 .

(2) ينظر : معاني القرآن للفراء : 376/1 .

(3) ينظر : معاني القراءات : 178 ، وجامع البيان للطبري : 165/8 .

(4) ينظر : جامع البيان للطبري : 165/8 ، وإعراب القرآن للنحاس : 609/1 .

(5) ينظر : الحجة لابن خالويه : 154 .

(6) ينظر : نظم الدرر (للبقاعي) : 389/7 .

ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصبُ لأنه مفعولٌ به وذلك قولك : كلمته فاه إلى فيّ ، وبايعته يداً بيد ... فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل))[1] .

وعلل ابن السراج نصب الحال على التشبيه بالمفعول ، فإذا قلت : جاء عبد الله راكباً ، فراكباً حال منصوب أشبه المفعول في جملة : ضرب عبد الله رجلاً ، لأنه جاء بعد تمام الكلام ، وبعد استغناء الفاعل بفعله ، وأنَّ في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليلٌ على المفعول[2] .

وتابع ابن يعيش ابن السراج ، فقال : ((الحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو (جاء زيدٌ راكباً) و (أقبل عبد الله مسرعاً) فأقبل وجاء فعلان لازمان غير متعديين في الحال فدلّ ذلك أنها ليست مفعولة كضرب زيدٌ عمراً))[3] .

والحق أنَّ الحالَ مشابهة للظرف ؛ لأنها تقدر بـ (في) كما يقدر الظرف بـ (في) ، فإذا قلت : جاء زيدٌ راكباً ، كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت : جاء زيد اليوم ، فتقديره في اليوم[4] .

وذكر عبد القاهر الجرجاني أنَّ الحالَ منصوب لمشابهته الظرف أو المفعول ، ولكنه ذكر أنَّ الحالَ مشابه للمفعول أقوى من مشابهته للظرف[5] .

ويفهم من ذلك أنَّ الحالَ انتصب عند سيبويه كونه مفعولاً به ، ولمشابهته المفعول به عند ابن السراج ، أو لمشابهة الظرف أو المفعول عند ابن يعيش والجرجاني فالعلة في نصب الحال هي علة (مشابهة) .

---

(1) الكتاب : 391/1 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 213/1 .

(3) شرح المفصل : 55/2 ، وينظر : همع الهوامع : 236/1 .

(4) ينظر : شرح المفصل : 55/2 .

(5) ينظر : المقتصد : 672/1 .

6- التمييز :

عرفه ابن الناظم : ((هو كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة ، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله))[1] .

وعرفه الشريف الجرجاني بقوله : ((ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة))[2] .

وحده الفاكهي بقوله : ((اسم نكرة فضلة ، يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة))[3] .

أ- علّة نصب التمييز :

قال تعالى : چ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ چ (يوسف / 64) .

قال ابن خالويه : ((قرأ حمزةُ والكسائي وحفص عن عاصمٍ (حافظاً) . وقرأ الباقون (حِفْظاً) فمن قرأ (حفْظاً) نصبه على التمييز كما تقول : هو أحسنُ منك وجهاً وأحسنُ منك رعايةً . ومَنْ قرأ (حافظاً) نصبه على الحال وعلى التمييز جميعاً))[4].

أمّا قراءة النصب فنقل الزجاج النصب على الحال على قراءة حفص عن عاصم (حافظاً) ، وضعّف ذلك أبو علي الفارسي ؛ لأنَّ الحالَ لابد للكلام معنى منها ، وذلك بخلاف شرط الحال ، وإنما المعنى : أنَّ حافظَ الله خيرٌ من حافظهم[5] .

وذكر النحاس أنَّ (حافظاً) تحتمل وجهين : الحال والتمييز ، لذلك صح أن يقال :

---

(1) شرح ابن الناظم : 346 .

(2) التعريفات : 70 .

(3) شرح كتاب الحدود : 238 .

(4) إعراب القراءات السبع وعللها : 314/1 ، وينظر : السبعة : 350 ، والاتحاف : 266/2 .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 162/3 ، والحجة للفارسي : 445 .

اللهُ خيرُ حافظٍ بلا تنوين على الإضافة[1] ، واستبعد أبو حيان أن يكونَ (حافظاً) حالاً ؛ لأنَّ فيه تقييد[2] .

أمّا (حِفْظاً) فذكر مكي أنه لا تجوز فيه الإضافة فلا يقال ((الله خيرُ حفْظِ لأنَّ الله تعالى ليس هو الحِفْظ ، وهو تعالى الحافظ))[3] ، ولذلك نصب على التمييز[4] .

وهو نوع من أنواع التمييز المبهم لجهة النسبة ، والمعنى في القراءتين واحد يقول الطبري : ((من وصف الله بأنّه خيرهم حِفْظاً ، ومن وصفه بأنه خيرهم حافظاً ، فقد وصفه بأنّه خيرهم حِفْظاً))[5] .

فإن حمل القراءة على التمييز أقرب من حملها على الحال ؛ لأن معنى الآية – والله أعلم – خيرٌ منكم (حافظاً) أو (حِفْظاً) .

فينتصب التمييز لأنه جاء بعد تمام الكلام الذي عمل بعضه في بعض واستغنى ، فانتصب على تمام الكلام ؛ لأنه ليس متعلقاً بما قبله ، وهذا ما وضحه سيبويه بقوله : ((وأمّا قولهم : داري خَلْفَ دارك فرسخاً ، فانتصب لأنَّ خلفَ خبرٌ للدار ، وهو كلامٌ قد عَمِل بعضُه في بعض واستغنى ، فلمَّا قال : داري خلف دارك أبْهَمَ ، فلم يُدْرَ ما قدرُ ذاك ، فقال : فرسخاً وذراعاً وميلاً ، أراد أن يُبيِّنَ ؛ فيَعملُ هذا الكلامُ في هذه الغايات بالنصب))[6] .

وذكر الفرّاء أن التمييز ينتصب على خروجه من المقدار الذي ذكر قبله[7] .

---

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 147/2 .

(2) ينظر : البحر المحيط : 322/5 .

(3) المشكل : 389/1 .

(4) ينظر : الحجة لابن خالويه : 197 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 244/9 .

(5) جامع البيان للطبري : 11/13 .

(6) الكتاب : 417/1 .

(7) ينظر : معاني القرآن للفراء : 226/1 .

وذهب الأخفش إلى أنه ينتصب انتصاب المفعول به بعد الفاعل إذا انتصب بعد أن استغنى الفعل بفاعله[1] ، وعلل ابن السراج نصب التمييز تشبيهاً بالمفعول إذ قال : الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل ، والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك ، وطبت بذلك نفساً ، وامتلأ الإناء ماءً ، فالماء هو الذي ملأ الإناء ، والنفس هي التي طابت فلفظهما لفظ مفعول ولكنهما في المعنى فاعلان[2] . فالعلة في نصب التمييز هي علة مشابهة .

7- الاستثناء :

الاستثناء عند ابن جني هو : ((أن تُخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره ، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره))[3] .

وعرفه الشريف الجرجاني : ((إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب الدخول فيه ، وهذا يتناول المتصل حقيقةً وحكماً ويتناول المنفصل حكماً فقط))[4] .

وحده الفاكهيّ بقوله : ((هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً بإلا أو إحدى أخواتها من مذكور ، أو متروك بشرط الفائدة))[5] .

أ- علّة نصب المستثنى :

قال تعالى : چ □ □ ى ى ي ي □ □□ چ (هود / 81) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بالرفع (إلا امرأتُك) على معنى :

---

(1) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 209/1 ، والعلل في النحو (لابن الوراق) : 243 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 222/1 .

(3) اللمع : 66 .

(4) التعريفات : 27 .

(5) شرح كتاب الحدود : 240 .

ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك فإنها ستلتفت ، فعلى هذه القراءة المرأة من أهلِ لوطٍ ، وإنّما أمطر عليها الحجارة لأَنها خالفت فالتفتت . وقرأ الباقون : (إلا امرأتك) جعلوها استثناءً من قوله : (فأسرِ بأهلِكَ ... إلا امرأتك) فعلى هذه القراءة المرأة ليست من أهل لوطٍ))[1] .

أما قراءة النصب فهي على الاستثناء من الإيجاب في قوله : (فأسرِ بأهلك) ويجوز أن يكونَ على الاستثناء من النهي ؛ لأنَّ الكلامَ قبله قد تمَ[2] .

وأوجب أبو حيان النصب على الاستثناء ، وقال : إنَّ الاستثناءَ من الأهل لا يصح من حيث المعنى ، إذ يلزم أن تكون قد سَرتْ معهم من دون علمهم ، وعند الالتفات كانت قد تَجَاوزتْ مسافة[3] ، وذهب النحاس إلى أنَّ قراءة النصب هي القراءة البيِّنية بدليل قوله تعالى : چ ٹ ٹ ٹ چ(الأعراف / 83) أي : من الباقين لم يخرج بها[4] .

أمّا قراءة الرفع فعلى البدل من (أحد) ؛ لأنه نهي ، والنهي بدل ، والبدل وجه الكلام ، والمعنى : ولا يلتفت إلا امرأتُك[5] ، واختار الزمخشري البدل قائلاً : ((الفصيح هو البدل ، أعني قراءة من قرأ بالرفع ، فأبدلهما عن أحدٍ ... واختلاف القراءتين ؛ لاختلاف الروايتين))[6] .

وردَّ أبو حيان على الزمخشريّ بأنّه وهمٌ فاحشٌ ، وهذا تكاذبٌ في الأخبار ويستحيل أن تكون القراءتان وهماً من كلام الله[7] .

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 292/1 ، وينظر : 135/1 ، والسبعة : 338 .
(2) ينظر : الحجة لابن خالويه : 165 ، والكشف : 563/1 ، والتبيان : 710/2 .
(3) ينظر : البحر المحيط : 248/5 .
(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 105/2 .
(5) ينظر : الحجة لابن خالويه : 165 ، والتبيان : 710/2 .
(6) الكشاف : 416/2 .
(1) ينظر : البحر المحيط : 248/5 .

فالقراءتان وردتا على ما تقتضيه العربية،فالنصب على الاستثناء والرفع على البدل.

وذكر سيبويه علّة نصب المستثنى تشبيهاً له بالمفعول ، فقال : ((ولكنَّك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفيَ ما سِواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناةً . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجهٌ سوى أن تكونَ على حالها قبل أن تلحق إلا ؛ لأنّها بعد إلا محمولة على ما يَجُرُّ ويَرفعُ ويَنصِبُ ، كما كانت محمولةً عليه قبل أن تلحق إلا ، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلا الفعل بغيرها))[1] .

فالمستثنى جاء بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام ، فلو جاز أن نذكر بعد هذا الكلام لم يكن له إلا النصب ، ولكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ، ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا) ، فالمستثنى بعض المستثنى منه[2] .

وهو بذلك يكون قد تابع سيبويه في تعليله في الناصب للمستثنى . وذهب المبرد إلى أن الناصب للمستثنى هو (إلا) بمعنى استثني ، فقال : ((ما جاءني أحدٌ إلا زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، وذلكِ لأنَّك لمّا قلت : جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلمّا قلتَ : إلا زيداً كانت (إلا) بدلاً من قولك : أعني زيداً ، واستثني فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل))[3] .

وكان للكوفيين تعليلٌ آخر في الناصب للمستثنى فذكر الكسائي أنَّ المستثنى منتصب لمخالفته الأول ، وأن ما بعد (إلا) منفي عنه ما قبلها[4] .

---

(2) الكتاب : 310/2-311 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 281/1 ، وشرح المفصل : 77/2 .

(4) المقتضب : 390/4 ، وينظر : أسرار العربية : 201 ، والإنصاف : 226/1 ، مسألة (34) .

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 253/2 ، والجنى الداني (للمرادي) : 517 .

وذكر الفرّاء أنَّ (إلا) مركبة من (إن) و (لا) ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا) ، وهي العاملة بنفسها[1] . وأشار ابن الناظم إلى علة الناصب للمستثنى بـ (إلا) فقال : ((والناصبة لهذا المستثنى هو (إلا) لا ما قبلها بتعديتها ولا به مستقلاً ، ولا بأستثني مضمراً خلافاً لزاعمي ذلك))[2] ، ولعل أكثر هذه الآراء قبولاً هو رأي البصريين ، وهذا ما أكده الأنباري بأنَّ العاملَ الناصب للمستثنى هو قبل (إلا) وقد قوي بوساطتها ، أما أنه منصوب بـ (إلا) نفسها فهذا بعيد وفيه تكلف[3] ، فالخلاف واضح بين النحاة في العلة الناصبة للمستثنى وأقربها ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين وهي علّة (المشابهة) .

8- النداء :

عرّفه الشريف الجرجاني : ((المنادى هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً))[4] .

وعرفه عباس حسن ، فقال : ((النداء توجيه الدعوة إلى المخاطب ، وتنبيه للإصغاء ، وسماع ما يريده المتكلم))[5] .

أ- علّة حذف عامل المنادى :

قال تعالى : ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ
(الأنعام / 23) .

قال ابن خالويه : ((قرأ حمزةُ والكسائيُّ (ربَّنا) بالنصب على : والله

---

(2) ينظر : شرح المفصل : 77/2 ، والإنصاف : 226/1 ، مسألة (34) .

(3) شرح ابن الناظم : 292 .

(4) ينظر : أسرار العربية : 202 .

(5) التعريفات : 228 ، وشرح كتاب الحدود : 207 .

(6) النحو الواقي (عباس حسن) : 1/4 .

يا ربَّنا ؛ لأن الله تعالى قد ذكر نفسه قبل ذلك وخاطبوه . وقرأ الباقون : (والله ربِّنا) بالخفض فجعلوه مقسماً به تعالى))[1] .

فقراءة النصب على النداء ، فحذف حرف النداء ، والتقدير : والله يا ربَّنا ما كنا مشركين[2] ، وحجة ذلك أن الآية بدأت بمخاطبة الله للذين أشركوا ، فقال تعالى : چ ٹ ۀ چ (الأنعام / 22) ، فجرى الجواب على نحو سؤاله : (والله ربَّنا) ، والمعنى : والله يا ربَّنا ، فأجابوه مخاطبين له كما سألهم[3] ، ((فنادوه بعد ذلك مستغيثين به))[4] .

ويجوز النصب بفعل مقدر للمدح ، والتقدير : واذكر ربَّنا[5] .

واختار الطبري قراءة النصب ، إذ قال : أولى القراءتين عندي بالصواب (والله ربَّنا) بنصب (الربّ) بمعنى : يا ربَّنا[6] .

أمّا قراءة الجر فتحتمل[7] :

1- أن يكونَ (رَبِّنا) صفةً للفظ الجلالة .

2- أن يكونَ (رَبِّنا) بدلاً من لفظ الجلالة .

3- أن يكونَ (رَبِّنا) عطفُ بيانٍ من لفظ الجلالة .

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 153/1 ، وينظر : 218/2 ، والسبعة : 255 ، والإتحاف : 206/2 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 61/2 ، والحجة لابن خالويه : 137 ، ومعاني القراءات : 150 .

(3) ينظر : جامع البيان للطبري : 106/7 ، والحجة لأبي زرعة : 244 .

(4) الحجة لابن خالويه : 137 ، والكشف : 427/1 .

(5) ينظر : معاني القرآن للفراء : 330/1 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : 190/2 ، ومعاني القراءات : 150 ، والبحر المحيط : 95/4 .

(6) ينظر : جامع البيان للطبري : 106/7 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 61/2 ، والحجة لابن خالويه : 137 ، ومعاني القراءات : 150 ، والحجة للفارسي : 153/2 ، والكشف : 153/2 ، والتبيان : 238/1 .

والقراءتان حسنتان إلا أنَّ قراءةَ النصب تبدو أكثر دلالة لكونها على تقدير : (والله يا رَبَّنا) ؛ لأنها كانت جواباً للسؤال الذي قبله[1] .

فالمنادى عند البصريين بمنزلة المفعول به ، والأصل فيه النصب وناصبه فعل مضمر وجوباً[2] . واستدل سيبويه على نصب المنادى بفعل مضمر بقوله : ((ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأنَّ ((يا)) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل ، قول العرب : يا إياك ، إنما قلتَ : يا إيّاك أعْنى ، ولكنّهم حذفوا الفعل وصار يا وأيَا وأيْ بدلاً من اللفظ بالفعل))[3] .

وتابع سيبويه في تعليله المبرّد ، فقال : ((وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك يا عبد الله ؛ لأنّ (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله وأُريد))[4] .

وذكر ابن يعيش علة حذف العامل الناصب في المنادى قائلاً : ((حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام))[5] ، واعتمد السيوطي هذه العلة بقوله : ((وإنما وجب إضمار إضمار الفعل في المنادى لأنَّ الواضعَ تَصورَ في الذهن أنه لو نطق به لكثر استعماله فألزمه الإضمار طلباً للخفة ؛ لأن كثرة الاستعمال مضمنة للتخفيف . وأقامَ مقامَهُ حرفاً يدلّ عليه في محله))[6] فالعلّة التي أوجبت حذف العامل عند سيبويه والمبرد والسيوطي هي كثرة الاستعمال ، وهي التي عليها أكثر النحاة .

---

(1) ينظر : جامع البيان للطبري : 106/7 .

(2) ينظر : المقتصد : 753/2 ، وشرح المفصل : 127/1 .

(3) الكتاب : 291/1 .

(4) المقتضب : 202/4 .

(5) شرح المفصل : 127/1 .

(6) الأشباه والنظائر : 308/1 .

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنهم تركوا الفعل للاختصار ورفع اللبس[1] . بينما بيَّن ابن الخشاب أنَّ ((حرف النداء نائب عن الفعل ، إلا أنّه فعل لا يصح إظهاره ؛ لأنّهُ لو ظهر لكان خبراً ، والنداء ليس بخبرٍ لأَنّه أصلٌ من أصول الكلام لا يحتمل الصدق والكذب))[2] . فالتعليلات متباينة بين النحاة في العامل الناصب للمنادى وإضماره ، فهي عند سيبويه ، وأكثر النحاة علة كثرة الاستعمال ، وعند الجرجاني علة اختصار ، وعند ابن الخشاب علة عوض ، ولعل أقربها هي علة سيبويه وجمهور النحاة .

ب- علّة حذف الياء من المنادى :

قال تعالى : چ ۇ ۆ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا چ (يوسف / 4) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ عامر وحده : (يا أَبتَ) بفتح التاء ... وقرأ الباقون (يا أَبَتِ) بكسر التاء ، أرادوا : يا أبتي فحذفوا الياء للنداء / كما تقول العرب : ربِّ أغفر لي))[3] .

فالأصل فيها (يا أبي) فعوض عن الياء تاء التأنيث ، فالكسر يدل على الياء ، والفتح لأنَّها حركة أصلها وهي الياء المعوض عنها بالتاء ، ووقف عليها ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بالهاء ، والباقون بالتاء وحجتهم أن تكون هذه التاء بدل الياء ، وأما الوقف بالهاء فحجتهم أن التغيرات تكون في حالة الوقف دون الدرج[4] .

أمّا كسر التاء ((فعلى الإضافة إلى نفسه وحذف الياء ، لأنَّ ياءَ الإضافة تحذف في النداء))[5] . ((فاجتزأ بالكسرة من الياء لكثرة الحذف في النداء))[1] ؛ لأنهم كانوا

---

(1) ينظر : المقتصد : 2/753-754 .

(2) المرتجل (لأبي محمد الخشاب) : 191 .

(3) إعراب القراءات السبع وعللها : 1/298 .

(4) ينظر : التيسير : 127 ، والبحر المحيط : 5/289 .

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 3/89 .

يحذفونها كما يحذفون التنوين[2] ، ويرى البقاعي أنَّ هذه التاء هي تاء التأنيث ، لأنّه يوقف عليها عند القراءة بالهاء ، وكسرتها عند من كسر دالة على ياء الإضافة التي عوض عنها بتاء التأنيث ، واجتماع الكسر معها كاجتماعها مع الياء[3] .

وقراءة الفتح على أنه أَبدلَ من تاء الإضافة ألفاً ثم حذف الألف وبقيت الفتحة[4] ، وفتحها عند من فتح عوض عن الألف القائمة مقام ياء الإضافة[5] ، وذكر الفرّاء قراءة أخرى (يا آبتُ) بالضم[6] .

والقراءتان حسنتان لتواترهما ومطابقتهما لمقاييس العربية ، ولكن قراءة كسر التاء هي الأقرب إلى القبول لورودها في رسم المصحف وإجماع أكثر القرّاء عليها .

والمشهور في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو : يا قومِ لا بأسَ عليكم ، ويا غلامِ أقبل ، وقال تعالى : ﴿ ﮗ ﮘ ﴾ (الزمر / 16) .

وهذه العلة ذكرها سيبويه بقوله : ((لأنَّ ياءَ الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنَّها بدلٌ من التنوين ، ولأنَّه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم ، كما أنَّ التنوينَ إذا لم يكن فيه لا يكونُ كلاماً ، فحُذف وتُرك آخر الاسم جراً ليُفصَل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفُها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء))[7] . فسيبويه يرى أن الياء مشابهة للتنوين وهذا هو سبب حذفها ، وهذا ما اعتمده

(2) الحجة لابن خالويه : 191 ، وينظر : الحجة لأبي زرعة : 353 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 191 .

(4) ينظر : نظم الدرر: 15/10 .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 90/3 .

(6) ينظر : نظم الدرر : 15/10 .

(7) ينظر : معاني القرآن للفراء : 32/2 .

(1) الكتاب : 209/2 .

المبرد قائلاً : ((لأنها زيادة في الاسم غير منفصلة منه معاقبة للتنوين حالة في محله ، فكان حذفها هاهنا كحذف التنوين من قولك : يا زيد ويا عمرو))[1] ، وهذه العلة التزم بها كثير من النحاة بعد سيبويه والمبرد[2] . وهذه العلة هي من قبيل تخفيف الكلام وهي ((تتصل بأحد طبائع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم))[3] أي : أنهم حذفوا هذه الياء للتخفيف ، والإسراع إلى المقصود من الكلام[4] .

وهم يلجؤون إلى التخفيف بالحذف عند كثرة الاستعمال . فالعلّة هي علّة كثرة الاستعمال . وهي من العلل التي اعتمدت في كثير من أبواب العربية[5] .

ج- العلّة النحوية في المجرورات :

1- الإضافة :

هي نسبة بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً[6] .

وعرفها الشريف الجرجانيّ بقوله : ((هي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً))[7] .

وحدها الفاكهيّ بأنّها : ((إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه))[8] .

---

(2) المقتضب : 246/4 .

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 200/1 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 99/2 .

(4) علل النحو : 66 .

(5) ينظر : شرح الرضي : 357/1 .

(6) ينظر :الكتاب: 163/2،وعلل النحو:68،وشرح المفصل: 102/4،والأشباه والنظائر: 273/1.

(7) ينظر : إرتشاف الضرب (لأبي حيان الأندلسي) : 501/2 .

(8) التعريفات : 32 .

(1) شرح كتاب الحدود : 279 .

أ- علّة الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

قال تعالى : چ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى چ (الأنعام / 137) .

قال ابن خالويه : ((فالأولاد في موضع نصب . وشركاؤهم : يرتفعون بفعلهم ، وفعلُهم التَّزيينُ . والتقدير : وكذلك زَيَّنَ شُركاؤُهُم أَنْ قتل كثيرٌ من المشركين أولادَهُم / فهذه قراءةُ الناسِ كلِّهم إلا أهلَ الشامِ فأنَّهم قَرَأوا : (وكذلك زُيِّنَ) بضم الزاي (قَتْلُ) بالرفع (أولادَهم) بالنصب (شركائِهِم) بالخفض على تقدير : قتلُ شركائِهم أولادَهم ففرَّقوا بين المضاف والمضاف إليه))(1) .

فقرأ ابن عامر ببناء (زُين) للمجهول ، ورفع قتل نائباً للفاعل ونصب أولادهم مفعولاً به للمصدر ، وخفض شركائهم فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول(2) ، وفي القراءتين خلافٌ ، فاختار الطبري ومكي قراءة الجمهور لأسباب :

1- إجماع القُرّاء عليها .

2- موافقتها للتأويل .

3- صحة الإعراب في القياس(3) .

وقد أجمع النحويون في هذه القراءة ، على عدم جعل الشركاء قتلة ، أي فاعلين للمصدر (قتل) ، وذلك لأسباب هي :

1- سيبقى (زيَّنَ) بلا فاعل .

2- الشركاء ليسوا قتلة بل مزينين(4) .

---

(2) إعراب القراءات السبع وعللها : 171/1 .

(3) ينظر : السبعة : 270 ، والحجة لابن خالويه : 150 ، والتيسير : 107 .

(4) ينظر : جامع البيان للطبري : 138/2 ، والمشكل : 272/1 ، والكوفيون والقراءات (د.حازم سليمان الحلي) : 41 .

(1) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 313/1 ، وجامع البيان للطبري : 138/2 ، وإعراب القرآن

أمّا قراءة ابن عامر ففيها خلاف بين النحويين في مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والاتفاق قائم في الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور لأنّه يتسع فيهما بما لا يتسع به في غيرها[1] .

أمّا الفصل بالمفعول به – وهو موضوع الآية – فمختلف في جوازه ، فالبصريون متقدموهم ومتأخروهم مانعون مثل هذا الفصل في الشعر أو النثر ، وقد احتجوا بحجج أنَّ المتضايفين كالشيء الواحد ، فالتنوين يناوبه المضاف إليه ، والفصل بالظرف أو الجار والمجرور لأنهما مما يُتسع فيهما ، والحِجاج في الشعر لا في القرآن لتناهي فصاحة القرآن ، وقراءة ابن عامر لما رآه من رسم للياء في المصحف
الشامي ، وخالفت الحس اللغوي المعتاد[2] .

وهذه هي حجج البصريين ، إلا إن حجج من ردَّ على البصريين أقوى لاعتمادها على حقائق منها أنَّ ابن عامر أعلى السبعة سنداً وأخذاً عن الصحابة الآخذين عن الرسول ﴿ ﷺ ﴾ .

أما الكوفيون فأجازوا الفصل بين المتضايفين ولم يلتزموا الفصل بأشياء معينة ، وذكر الفرّاء أنَّه ((لا يجوز إلا في الشعر))[3] ، وقال الفرّاء عن الكسائي أنَّه معجبٌ بقراءة ابن عامر ، وقال فيه : ((وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون : هو ضاربُ في غير شيء أخاه ، يتوهمون إذ حالوا بينهما أنهم نَّونوا))[4] ، وقدموا حججاً وهي استعمال العرب لأمثالها في الشعر ،

للنحاس : 582/1 ، والحجة لابن خالويه : 150 ، والحجة لأبي زرعة : 273 .

(2) ينظر : المقتضب : 386/4 ، والإنصاف : 3/2 ، مسألة (60) .

(3) ينظر :إعراب القرآن للنحاس:583/1،والمشكل:272/1،والإنصاف : 6/2 ، مسألة (60) .

(4) معاني القرآن للفراء : 81/2 .

(1) معاني القرآن للفراء : 81/2 .

ومجيئه في القرآن الكريم يوجب قبوله في الشعر وفي غيره من كلام العرب[1] ، وقد ردت حجج الكوفيين بأن ما انشدوه لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به ، وإنَّ قراءة الخفض وهمٌ من القارئ لرؤيته ياءً في الرسم ، والفصل في الأبيات بالمفعول منقوض بروايات أخرى[2] .

والقراءة التي عليها رسم المصحف ، وهي قراءة المبني للمعلوم و(شركاء) الفاعل هي التي عليها الجمهور ، وهذا الفصل لم يأتِ إلا لغاية وهي جزء من الإعجاز القرآني ، أما الفصل في الشعر أو النثر فهو لغاية فنية المراد بها إيصال المعنى بأقصر السبل .

ذكر سيبويه أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة الشعرية[3] ، ويعلل ابن السراج عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، وحرف الجر ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، إلا أن يضطرَ الشاعر فيجوز الفصل بينهما[4] .

وقال ابن جنّي : ((والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيحٌ كثير ؛ لكنه من ضرورة الشاعر . فمن ذلك قول الشاعر :

فزججتها بمزجة زجَّ القُلُوصَ أبي مَزَادة

أي : زجَّ أبي مزادة القلوصَ . ففصل بينهما بالمفعول به . هنا مع قدرته على أن يقول : زجَّ القلوصَ أبو مزادة))[5] .

وبذلك تكون العلة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه هي علة ضرورة .

---

(2) ينظر : الإنصاف : 3/2 ، مسألة (60) .

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 81/2 ، والإنصاف : 6/2 ، مسألة (60) .

(4) ينظر : الكتاب : 91/1 ، والمقتضب : 376/4 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 402/1 ، 227/2 .

(1) الخصائص : 404/2-406 .

ب- التنوين والإضافة :

التنوين : ((نون ساكنة تلحق الآخر تثبت لفظاً وتسقط خطاً))[1] .

قال تعالى : ﭽﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊﭼ غافر / 35 .

قال ابن خالويه : ((قرأ أبو عمرو وابنُ ذكوان عن ابن عامر : (قَلْبٍ مُتَكَبِّر) منوناً جعله نعتاً للقلب ؛ لأنَّ القلبَ إذا تكبّر تكبّر صاحِبُهُ ... وقرأ الباقون : (على كلِّ قلبِ متكبرٍ) بالإضافة أي : على قلبِ كلِّ رجلٍ متكبرٍ))[2] .

أمّا قراءة حذف التنوين فعلى إضافة القلب إلى ما بعده . قال الفرّاء : ((يضيف القلب إلى المتكبر))[3] ، ووافقه الأخفش في ذلك فقال : ((ومن لم ينون أضاف ((القلب)) إلى ((المتكبر))))[4] ، والقراءة على الإضافة في جعل القلب خلفاً من اسم محذوف ، فيجعل الصفة لصاحب القلب وهو الإنسان .

قال الأزهري: ((ومن قرأ (على كلّ قلب متكبر) أضاف (قلب) إلى متكبر . وهو وجه القراءة ؛ لأنَّ المتكبرَ هو الإنسان))[5] ، و(التكبر) صفة لموصوف محذوف والتقدير:على كل قلبِ شخصٍ متكبرٍ جبار،والتكبر صفة لصاحب القلب[6] .

---

(2) الجنى الداني : 176 .

(3) إعراب القراءات السبع وعللها : 268/2 ، وينظر : لا على سبيل الحصر : 149/1 ، 222 ، 373 ، 89/2 ، 215 ، 365 ، 437 ، والتيسير : 191 ، والنشر : 365/2 .

(4) معاني القرآن للفراء : 813 .

(5) معاني القرآن للأخفش : 500/2 .

(1) معاني القراءات : 427 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 33/4 ، والكشف : 344/2 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 314/15 .

أمّا قراءة التنوين فعلى جعل (المتكبر) صفةً للقلب ، ذكر الفرّاء ذلك بقوله : ((ومن نون جعل القلب هو المتكبر الجبار))[1] ، فإذا وصف القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبراً ، وإذا وصف صاحب القلب بالتكبر كان قلبه في المعنى متكبراً ، فالمعاني متداخلة غير متغايرة[2]،وذكر الزمخشريّ أنَّ هناك مضافاً محذوفاً ، فقال : ((يجوز أن يكونَ على حذف المضاف ، أي : على كلِّ ذي قلبٍ متكبرٍ ، تجعل الصفة لصاحب القلب))[3] .

ووافقه في ذلك السمين الحلبي[4] ، واختار الطبري والزجاج والأزهري وغيرهم قراءة عدم التنوين[5] ، أمّا مكي القيسي فعدَّ القراءتين بمعنى واحد[6] .

وقد ذكر النحاة حذف التنوين للإضافة فذكر ابن جني ((لأنهما ضدّان ألا ترى أنَّ التنوينَ مؤذن بتمام ما دخل عليه والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده ، فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا تعادتا وتنافتا ، فلم يكن اجتماع علامتيها))[7] ، ومن النحاة من قال إنَّ التنوينَ حذف ؛ لأنّه يدل على الانفصال الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال ، فلم يجمعوا بينهما[8] .

وذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه ابن جني في حذف التنوين في الإضافة فقال :

---

(3) معاني القرآن للفراء : 3/8-9 .

(4) ينظر : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب السبعة (عباس حميد سلطان) : 186 .

(5) الكشاف : 3/427 .

(6) ينظر : الدر المصون : 6/42 .

(7) ينظر : جامع البيان للطبري : 24/75 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : 4/283 ، ومعاني القراءات : 427 .

(8) ينظر : الكشف : 2/344 .

(1) الخصائص : 3/67 ، وينظر : شرح قطر الندى (لابن هشام الأنصاري) : 254 .

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 2/75 .

((وإنما حذف التنوين للإضافة لأنّ تمام الاسم الأول إنما حصل بتمام نسبته التقييدية بذكر الثاني فصار آخر الاسم الأول وسطاً والتنوين إنما يلحق منتهى الاسم ، وهذا ليس بمنتهى الاسم فلذلك حذف))[1] .

2- الممنوع من الصرف :

عرفه ابن الناظم بقوله : ((الصرف معناه تنوين يبين كون الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل فيستحق بذلك أن يعبر عنه بالأمكن أي : الزائد في التمكين ، وعلامة هذا التنوين أن يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة ولا تعويض الاسم الداخل عليه التنوين هو المنصرف . واشتقاقه من الصريف يقال : صرفه البعير بنابه وصريفه بغنة كالتنوين ، والعرب تقول صرفت الاسم إذا نونته وقيل هو مأخوذ من الانصراف من جهة الحركات))[2] .

والممنوع من الصرف من الموضوعات التي تدخل ضمن أبواب علم النحو وعلم الصرف ، أما حركة إعرابه فهي ضمن علم النحو ، وأما أحكامه الأخرى فهي ضمن علم الصرف ؛ لذلك اقتصر البحث على علل إعرابه فقط . وأوردَ ابن خالويه الممنوع من الصرف في عدد من المواضع في كتابه[3] .

أ- علّة جره بالفتحة :

قال تعالى چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ي ي □ □ چ(النمل / 22) .

قال ابن خالويه : ((قرأ أبو عمرو وابنُ كثير (مِن سَبَأَ) غير منصرف جعلاه

---

(3) منهج السالك : 264 .

(4) شرح ابن الناظم : 633 .

(5) ينظر :إعراب القراءات السبع وعللها :286/1، 29/2، 147، 213، 419، 435،420 .

اسم أرضٍ ، أو بلدةٍ ، أو امرأةٍ ... وقرأ الباقون : (من سبأٍ) مصروفاً))[1] .

فمن قرأ بالتنوين فقد جعله مصروفاً على أنه اسم لرجلٍ أو لحي أو لبلدٍ[2] ، ومن قرأ بترك التنوين فقد جعله اسماً مؤنثاً علماً لقبيلة أو مدينة أو امرأة ، فعلة منعه من الصرف العلمية والتأنيث[3] . قال سيبويه : ((وكان أبو عمرو لا يصرف سبأ يجعله اسماً لقبيلة))[4] .

وروى الفرّاء أن الرؤاسي سأل أبا عمرو عن عدم صرف (سبأ) فقال : لستُ أدري ما هو ؟ وأولَ الفراء قول أبي عمرو بأنه منعه من الصرف وأنه إذا لم يُعرف الشيء لم يصرف[5] ، وجوّز سيبويه جعل (سبأ) اسماً لقبيلة مرة ، وللحي مرة أخرى،إذ قال:((فأما ثمودُ وسبأُ فهما مرّة لقبيلتين،ومرّة للحييّن، وكثرتهما سواء))[6] .

وخلاصة القول إنه إذا أُريد به اسماً رجل صُرِفَ ، وإن أُريد به اسم لقبيلة لم يُصرف[7] ، ومن قرأ بالتنوين أو من دونه بمعنى صرفه أو لم يصرفه فإن ذلك لا يغير المعنى لكون المقصود في القراءتين القوم أو الرجل .

وعلل النحاة عدم جرّ الممنوع من الصرف بالكسرة ، فقال ابن السراج : ((الذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين ؛ لأنه يضارع عندهم الفعل ، والفعل لا جر فيه ولا تنوين ، وجر ما لا ينصرف كنصبه ، كما أن نصب الفعل كجزمه ، والجر في الأسماء

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 147/2 ، وينظر : التيسير : 136 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 516/2 ، ومجمع البيان : 216/7 .

(3) ينظر : المشكل : 533/2 ، والتبيان : 1007/2 .

(4) الكتاب : 253/3 .

(5) ينظر : معاني القرآن للفراء : 289/2 .

(6) الكتاب : 252/3 .

(7) ينظر : جامع البيان للطبري : 92/19 ، والمشكل : 533/2 .

نظير الجزم في الفعل ؛ لأن الجر يخص الاسم والجزم يخص الأفعال))[1] ، وعلل ابن الناظم جر ما لا ينصرف بالفتحة إنَّ الاسمَ إذا شابه الفعل ثقل لذلك لا يدخله التنوين ، ومنع الجر بالكسرة تبعاً لمنع التنوين ، فلما لم يجروه بالكسرة عوضوا عنها بالفتحة[2] . وليس المقصود بالمشابهة هنا في المادة اللغوية ، بل مدار الأمر يقوم عند النحاة على الخفة والثقل فلما كان الفعل عندهم أثقل من الاسم حُرِم ما شابهه في الثقل التنوين وما لم يشابهه كان خفيفاً منصرفاً[3] .

وهذا ما أكده المبرّد ، فقال : ((اعلم أنَّ كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل وإنما تأويل قولنا : لا ينصرف أي لا يدخله خفض ولا تنوين ؛ لأنَّ الأفعال لا تخفض ولا تُنوَن ، فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك وشبهه بها يكون في اللفظ ويكون في المعنى ، بأي ذين أشبهها وجب أن يُتركَ صرفه))[4] .

ويتبين أنَّ علة (الثقل) هي التي منعت الاسم من الصرف عند النحاة ، وأولَ من أشار إليها سيبويه[5] ، وتابعه بعد ذلك المبرد وابن السراج والانباريّ وابن عصفور[6] ، وعلة الثقل إذا ما ذكرت تذكر معها علة التخفيف ، وتمسك ابن جني بهاتين العلتين إذ قال : ((فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه))[7] . ونالت هذه العلة

---

(1) الأصول في النحو : 80/2 .

(2) ينظر : شرح ابن الناظم : 51–52 .

(3) ينظر : معاني النحو (د.فاضل السامرائي) : 274/3 ، وعلل المنع من الصرف عند النحاة (د.فاضل السامرائي) : 28،(بحث منشور) مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد .

(4) المقتضب : 309/3 .

(5) ينظر : الكتاب : 20/1–21 .

(6) ينظر : المقتضب : 171/3 ، والأصول في النحو : 114/1 ، وأسرار العربية : 36 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 126/1 .

(1) الخصائص : 79/1 .

اهتمام الباحثين المحدثين فقد أيدها الدكتور أحمد الجواري ، والدكتور فاضل السامرائي[1] . أمّا الأستاذ إبراهيم مصطفى فقد ذهب إلى أنَّ الاسمَ حُرِم من التنوين لأنَّه أشبه في حالة الكسر المضاف إلى ياء المتكلم ، وحذفها كثير فأغفلوا الإعراب بالكسرة ، حتى إذا أمنوها عادوا إلى إظهارها[2] ، وأيده بذلك الدكتور مهدي المخزوميّ[3] .

ثانياً / العلّة النحوية في المبني من الأسماء :

1- الاسم الموصول :

عرفه ابن يعيش :((أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً))[4].

عرفه الشريف الجرجاني : ((ما لا يكون جزءاً تاماً إلا بصلة وعائد))[5] .

وحده الفاكهي بقوله : ((هو ما افتقر إلى الوصل في تتميم فائدته ولهذا سمي ناقصاً))[6] .

والموصولات لابُدّ من أن يكونَ بعدها صلة تكملها ، وعائد بينها وبين الموصول مطابقاً له في الأفراد والتذكير وغيره .

أ / علة حذف العائد من الصلة :

قال تعالى : چ ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ھ چ (يس / 35) .

---

(2) ينظر : نحو التيسير : 120 ، ومعاني النحو : 277/3 .

(3) ينظر : إحياء النحو : 112 .

(4) ينظر : في النحو العربي نقدٌ وتوجيه : 88 .

(5) شرح المفصل : 138/3 .

(6) التعريفات : 233 .

(7) شرح كتاب الحدود : 153 .

قال ابن خالويه : ((قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً : (عملت أيديهم) بغير هاءٍ إتباعاً لمصحفهم . والباقون (عملته) بالهاء إتباعاً لمصاحفهم ، والهاء تعود على (ما) وعملت صلتها ، ومن حذفه حذفه اختصاراً))[1] .

فمن أثبتها أتى بالكلام على الأصل الواجب ؛ لأنَّ الهاء عائدة على (ما) لأنها من النواقص التي تحتاج إلى صلة وعائد ، ومن حذفها فقد حذفها لاجتماع الفعل والفاعل والمفعول في الصلة فَخففَ الكلام بحذف المفعول لأنَّه فضلة[2] .

ذكر الفرّاء قراءة (وما عملته) بالهاء فقال : (((ما) في موضع خفض هاهنا ، أراد : ليأكلوا من ثمر هو مما عملته أيديهم ، وإن شئت جعلت (ما) ها هنا جحداً ، فلم تجعل لها موضعاً ، ويكون المعنى : ولم تعمله أيديهم نحن جعلنا لهم الجنات ، والنخيل والأعناب))[3] .

وأمّا من قرأ : (وما عملت) بغير هاء ، فقد جعل (ما) موصولة بمعنى الذي وموضعها خفض عطفاً على (من ثمره) ، والمعنى : ليأكلوا من ثمره ومما عملته أيديهم ، أي من الذي عملت أيديهم[4] ، فحذف العائد للاختصار ، وللعلم به ((والعرب تضمر الهاء في الذي ومَنْ وما وتظهرها وكل ذلك صواب))[5] . وقد يحذف هذا العائد جوازاً لعلة ذكرها ابن الناظم ، فقال : ((ويجوز حذف العائد لدلالة ما قبله عليه))[6] .

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 231/2 ، وينظر السبعة : 540 ، والتذكرة (لابن غلبون) : 1512/2 .

(2) ينظر : الحجة لابن خالويه : 298 .

(3) معاني القرآن للفراء : 2 /377 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : 216/4، ومعاني القراءات : 400 .

(4) ينظر : جامع البيان للطبري : 9/23 ، وإعراب القرآن للنحاس : 394/3 ، والمشكل : 603/2 .

(1) معاني القرآن للفراء : 377/2 .

(2) شرح ابن الناظم : 98 .

فالعلة في حذف العائد من صلة الموصول هي علة اختصار ، أو علة (تخفيف) وهي التي ذكرها ابن خالويه .

أولاً / المبني من الأفعال :

1- الفعل المضارع

أ- علة بناء الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد :

قـــال تعـــالى : ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﭼ (النمل / 18) .

قال ابن خالويه : ((روى عبد عن أبي عمرو : (لا يحطِمَنْكُم) بتخفيف النون وإسكانها جعلها نون التأكيد الخفيفة مثل اضرِبَنْ واذهبَنْ والباقون يشدِّدون ، وهو أبلغُ في التأكيد . والعرب تقول : اضرب يا فتى فإذا كثر قالوا : اضربَنْ فإذا زادوا على التأكيد تأكيداً قالوا : اضربَنَّ بالتشديد))[1] .

وصف ابن مجاهد رواية عبيد بالغلط ، فقال : ((قرأ عُبيد عن أبي عمرو : (لا يحطمَنْكم) ساكنة النون . وهو غلط))[2] .

والغلط عند ابن مجاهد هو عن طريق الرواية ، وسكون النون هي قراءة ابن أبي إسحاق ويعقوب وأبي عمرو في هذه الرواية . قال أبو علي الفارسي : ((قوله : وهو غلط ، يريد أنَّه غلط من طريق الرواية ، إلاّ أنّه لا يتجه في العربية))[3] .

وذكر الأزهري أنّ هذه النون تكون مشددة ومخففة فإذا شددت صارت أوكد .

وقوله : (لا يحطمنّكم) لفظه لفظ النهي وفيه جواب الجزاء ، المعنى : إذ لم تدخلوا مساكنكم حُطِّمتُم[4] .

وذكر سيبويه علّة بناء الفعل المضارع على الفتح بقوله : ((وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيَّرتَ الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع . وذلك قولك : هل تفعلنْ ذاك ، وهل تخرجَنْ يا زيد))[5] .

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 146/2 ، وينظر : السبعة : 471 .
(2) السبعة : 479 ، وينظر : الحجة لأبي زرعة : 336 .
(3) الحجة للفارسي : 233/3 .
(4) ينظر : معاني القراءات : 353 .
(1) الكتاب : 519/3 .

وهذا يعني أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة بني معها على الفتح ؛ لأنه لو بني مرفوعاً بالضمة لالتبس الواحد بالجميع .

ويرى ابن يعيش أنَّ ما قبل هذه النون مفتوحاً في الفعل المضارع ؛ لأنَّ آخر الفعل ساكن لحدوث البناء فيه عند اتصال هذه النون ؛ لأنها تؤكد الفعلية ، فعاد إلى أصله البناء ، والنون الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان ساكنة ومتحركة فاجتمع ساكنان ، فكرهوا ضم آخر الفعل أو كسره ، لأنَّ ضمَهُ بفعل الجمع كقولك : لا تضرِبُنَّ ، وكسره يلبس بفعل المؤنث كقولك : ولا تضرِبِنَّ[1] .

فهو بذلك قد تابع سيبويه بما علل في بناء المضارع المؤكد بالنون .

وعلل ابن الناظم بناء الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به النون فقال : ((إعرابه مشروط بألا يتصل به نون توكيد ولا نون إناث ، فإن اتصل به نون التوكيد بني على الفتح نحو : لا تفعلَنَّ لأنه تركب مع النون تركيب خمسة عشر فبني بناءه ، ولهذا لو حال بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة نحو هل تضربانِّ ، وهل تضربُنَّ ، وهل تضربِنَّ ، لم يحكم عليه بالبناء ، لتعذر الحكم عليه بالتركيب إذ لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها شيئاً واحداً))[2] .

وعلل ابن الشجري للمضارع المؤكد بالنون علة أخرى غير التي قال بها سيبويه ، فقال : ((إنَّ العربَ بنت الفعل مع النون المؤكدة على الفتح ؛ لأنَّ الفعل في الأصل ثقيل ، وزاده اتصاله بهذه النون ثقلاً ، فاستحق البناء كما استحقته الأسماء المركبة ، وخصوه بالفتحة لخفتها))[3] ، وذكر ابن عصفور أن الحركة حركة بناء لأنه أشبه المركب ، كما أن المركب بُنيَ على حركة فكذلك ما أشبهه ، وهو الصحيح[4] .

---

(2) ينظر : شرح المفصل : 37/9 .

(3) شرح ابن الناظم : 626 .

(1) الأمالي الشجرية (لابن الشجري) : 198/2 ، وينظر : المقتضب : 19/3 .

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 490/2 .

والتباين واضح بين النحويين في علّة بناء الفعل المضارع على الفتح ولعل العلّة التي قال بها سيبويه هي الأقرب – كما يراها الباحث – فبذلك تكون علة البناء على الفتح هي علّة أمن اللبس .

2- فعل الأمر

عرف ابن يعيش فعل الأمر بأنه ((طلب الفعل بصيغة مخصوصة))[1] .

وعرفه الشريف الجرجاني بقوله : ((هو قول القائل لمن دونه : افْعَل))[2] .

وحدّه الفاكهيّ فقال : ((كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطبة أو نون التوكيد))[3] .

أ- علّة بناء فعل الأمر على السكون :

قال تعالى : چ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ چ (الجن / 20) .

قال ابن خالويه : ((قرأ عاصم وحمزة (قُلْ) على الأمر . وقرأ الباقون : (قال) على الخبر والأمرُ بينهما قريبٌ ، فحدثني ابن مجاهد عن سلمان البصري عن أبي حاتم عن يعقوب قال أبو عمرو : ما أُبالي كيف قرأت (قُلْ) أو (قال) ، قال أبو عبد الله : لأن الله تعالى لمّا أمره فقال : (قُل) ثم فَعَل المأمور ما أُمر به أخبر عنه ، فقيل:قال إنما أدعوا ربي))[4].وروى أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمرو(قُلْ إنما)[5].

---

(3) التعريفات : 40 .

(4) شرح المفصل : 58/7 .

(5) شرح كتاب الحدود : 101 .

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 402/2 .

(2) ينظر : السبعة : 657 .

ففعل الأمر جاء مبنياً في أصله على السكون ، وعلل سيبويه ذلك بقوله : ((والوقف ، قولهم ، اضرب في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعد (كم ، وإذ) من المتمكنة))[1] .

وذكر ابن السراج علة بناء فعل الأمر على السكون ، هو عدم مضارعته الاسم والفعل المضارع فقال : ((وأما المبني على السكون فما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة نحو : قُمْ ، واقعدْ ، فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ترك على سكونه ؛ لأن أصل الأفعال السكون والبناء))[2] ، وذكر الأنباريّ علّة بناء فعل الأمر على السكون ؛ وهي أنَّه أصلٌ وأنَّ الأصلَ في الأفعال البناء ، والأصل في الأسماء الإعراب ، والأصل في البناء أن يكون على الوقف فبني فعل الأمر على الوقف[3] ، فبناء فعل الأمر على السكون عند أكثر النحاة هو على الأصل ، فالعلّة علّة (أصل) .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل (قمْ) (لِتقُم) فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة[4] ، ورد المبرد رأي الكوفيين وعده خطأً فاحشاً ؛ لأنَّ الإعرابَ لا يدخل الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء[5] .

ثانياً / المعرب من الأفعال :

*** الفعل المضارع :**

---

(3) الكتاب : 17/1 .

(4) الأصول في النحو : 145/2 .

(5) ينظر : أسرار العربية : 317 .

(6) ينظر : شرح الأشموني : 32/1 .

(7) ينظر : المقتضب : 131/2 .

الفعل هو أحد أقسام الكلمة ، وهو عند النحاة القدماء أقوى العوامل ؛ لأنه يعمل متقدماً ومتأخراً ويعمل مذكوراً ومحذوفاً ، ويعمل في الرفع والنصب ، وهو من القوة أعار القدرة على العمل أسماءً وحروفاً ؛ لأنها تضمنت معناه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل ، أو أشبهته في المعنى واللفظ كإنَّ وأخواتها[1] .

وعرف سيبويه الفعل بقوله : ((أما الفعل فأمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع))[2] .

ورأى ابن يعيش في مفهوم سيبويه ما يغني بيان الفعل الحاضر ، فتبعه بقوله : ((هو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي))[3] .

وحدّه الفاكهيّ ، فقال : ((الفعل المضارع كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان غير منقضٍ حاضراً كان أو مستقبلاً))[4] .

أ / علة إعراب الفعل المضارع :

أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على أن الأفعال المضارعة معربة[5] ، فالفعل المضارع أعرب عند سيبويه بعلة المضارعة أو المشابهة أي أنه أشبه الاسم فأعرب لأنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء ، وأوجه الشبه بين المضارع والاسم عنده دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم ، فقولنا : إنَّ عبدَ الله ليفعلٌ ، يوافق إنَّ عبدَ الله لفاعلٌ ، فدخلت هذه اللام على المضارع فشابه الاسم ولا تدخل على الفعل الماضي أو الأمر لعدم

---

(1) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 100 .

(2) الكتاب : 12/1 .

(3) شرح المفصل : 7/4 .

(4) شرح كتاب الحدود : 99 .

(5) ينظر : الكتاب : 13/1 ، والعلل في النحو لابن الوراق : 31 ، والإيضاح في علل النحو : 80 ، والإنصاف : 101/2 ، المسألة (73) .

مشابهتهما للاسم[1] ، وهذه العلّة ذكرها النحويين ، قال أبو علي الفارسيّ : إنَّ الأفعالَ على ضربين : معرب ، ومبني ، فالمعرب منها بالحركات الظاهرة هي الأفعال المضارعة ، فهذه الأفعال هي المعربة ، وإنما أعربت لمشابهتها الاسم[2] ، وأجمع البصريون على هذه العلّة[3] ، وذهب الكوفيون إلى أنها أعربت لأن دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[4] ، ولم يرضَ الدكتور مهدي المخزوميّ بما قاله البصريون والكوفيون فهو يرى أنَّ اختلاف أواخر الأفعال المضارعة المجردة لا يعني إعرابها فهذه الأوجه جاءت لتشير إلى معانٍ غير إعرابية تعاقبت عليها كما في الفعل الماضي في نحو : كتبْتُ ، وكتبُوا وكتعاقبها على (حيث) المتمثلة بلغاتها ، ولم يقل أحد من النحاة إنهما معربات[5] .

وما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي فيه مخالفة للإجماع ، وبيّن ذلك الدكتور عدنان محمد سلمان وردَّ هذا الرأي ، وذكر أنَّ قياسَ حركات الفعل المضارع على تغير حركات آخر الفعل الماضي والظرف (حيث) أمرٌ بعيدٌ ، فتغير الماضي مرتبط بأمور صوتية ، فاتصاله بالواو أوجب له الضم ، ولئلا يحدث نفور صوتي يؤدي إلى الثقل ، أما (حيثُ) فهو ظرف مبني على الضم وهو الذي عليه أكثر العرب ، وفتح (حيث) وكسرها مسألة تتصل باختلاف لغات العرب[6] .

---

(1) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه (د.شعبان عوض) : 279 .

(2) ينظر : المسائل العسكريات (لأبي علي الفارسي) : 137 .

(3) ينظر : الكتاب : 14/1 ، والمقتضب : 201/2 ، 280/4 ، والأصول في النحو : 50/1 ، واللمع : 124 .

(4) ينظر : الإنصاف : 101/2 المسألة (73) ، والإيضاح في علل النحو : 78 .

(5) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 133 .

(1) ينظر : الاستقراء في النحو (د.عدنان محمد سلمان) : 163–164 (بحث منشور) مجلة المجمع العلمي العراقي .

1- المضارع المرفوع

أ- علة رفع الفعل المضارع :

قال تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗﭼ (البقرة / 284) .

قال ابن خالويه : ((قرأ عاصم وابنُ عامر (فيغفرُ) بالرفع . وقرأ الباقون بالجزم نسقاً على (يحاسبكم) ، ومن رفعه جعله مستأنفاً))[1] .

للفعل المضارع المقرون بالواو والفاء بعد جواب مجزوم بالفاء ، جزم ورفع ونصب[2] ، وأورد الأزهريّ قول أحمد بن يحيى في قراءة الرفع : ((ومن رفع فهو على الاستئناف))[3] ، فيغفر مرفوع لأنه مستأنف والتقدير : فهو يغفر ، أو فيغفر الله[4] ، فتكون الجملة بعد الفاء خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، فهي جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على جملة من فعل وفاعل ، أو تكون جملة من فعل وفاعل (يغفر الله) معطوفة على مثلها[5] .

أما قراءة الجزم فهي عطف على يحاسبكم[6] ، وذكر الزمخشريّ كيفية القراءة بالجزم فقال : ((فأن قلت : كيف يقرأ الجازم ؟ قلت : يظهر الراء ويدغم الياء ، ومدغم الراء في اللام لحن مخطئ خطأً فاحشاً))[1] . والرفع عند سيبويه هو وجه الكلام ، إذ قال : ((الرفع ها هنا وجه الكلام ، وهو الجيد ؛ لأنَّ الكلام الذي بعد

---

(2) إعراب القراءات السبع وعللها : 105/1 ، وينظر : 216/1 ، 354 ، 241/2 ، والنشر : 237/2 .

(3) ينظر : شرح عمدة الحافظ (لابن مالك) : 357 .

(4) معاني القراءات : 93 .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 350/1 ، والحجة لأبي زرعة : 152 .

(6) ينظر : البحر المحيط : 752/2 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 350/1 ، والكشف : 323/1 .

(الفاء) جرى مجراه في غير الجزاء ، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء))[2] . وذكر الباحث (عباس حميد سلطان) أن القراءتين سليمتان إلا أنَّه رجح قراءة الرفع ؛ لأنَّها أوضح دلالةً من حيث المعنى[3] .

الفعل المضارع مرفوع إذا لم يسبق بناصب أو جازم ، ولم يباشر نون التوكيد ولا نون إناث[4] ، وذهب سيبويه إلى أنَّ علة رفع الفعل المضارع هي وقوعه موقع الاسم ، إذ يقول : ((اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُنيَ عليه مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها . وعلته أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أن يعملَ في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء ، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ))[5] فبيَّنَ سيبويه أن ما عمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وما يعمل في الأفعال لا يعملُ في الأسماء ؛ لأنَّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً[6] .

---

(1) الكشاف : 407/1 .

(2) التبيان : 388/1 .

(3) ينظر : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب السبعة : 227 (رسالة ماجستير) .

(4) ينظر : شرح قطر الندى : 57 .

(5) الكتاب : 9/3 .

(6) ينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه : 59 (رسالة ماجستير) .

وتابع جمهور البصريين سيبويه في هذه العلة ، فقد اعتمدها المبرد ، وابن السراج ، والزجاجي ، وابن الوراق ، وابن جني[1] ، ومن المحدثين الذين قالوا بهذه العلة أحمد عبد الستار الجواري[2] .

ولم يقبل الكوفيون علة سيبويه في رفع الفعل المضارع ، فذهب الكسائي إلى أنَّ الفعل المضارع يرتفع لوجود أحد أحرف الزيادة (أنيت) في أوله[3] ، وذهب غيره من الكوفيين إلى أنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم يقول الفرّاء : ((إنَّ الفعلَ المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم))[4] .

وقد رفض الدكتور مهدي المخزومي الآراء البصرية والكوفية وجاء برأي آخر ، وهو أن يكون الفعل المضارع قد ارتفع من أجل تمييز زمنه ، فإنه يرتفع إذا تجرد مما يدل على الماضي أو المستقبل ، فإذا أُريدَ له الدلالة على الماضي المنفي اتصلت به أدوات خاصة وهي (لم ولما) وإذا أُريد به الدلالة على الاستقبال سبقته (أن أو لن أو إذن أو السين أو سوف)[5] .

فعلّة رفع الفعل المضارع لا علاقة له بالدلالة الزمنية وإنما بفعل دخول النواصب والجوازم أو لتجرده منها[6] ، وهذا الرأي أقرب الآراء إلى القبول .

---

(1) ينظر : المقتضب : 5/2 ، والأصول في النحو : 146/2 ، وعلل النحو : 153 ، واللمع : 124 ، والمقتصد : 1025/2 .

(2) ينظر : نحو المعاني (د.أحمد عبد الستار الجواري) : 52 .

(3) ينظر : شرح التصريح (خالد بن عبد الله الأزهري) : 356/2 .

(4) معاني القرآن للفراء : 53/1 ، وينظر : علل النحو : 153 ، وأوضح المسالك : 141/4 .

(5) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 133–134 .

(6) ينظر : الاستقراء في النحو : 169 .

2- المضارع المنصوب

أ- علة إضمار (أن) في جواب الطلب :

قال تعالى : چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ(الأنعام / 27) .

قال ابن خالويه : ((قرأ حمزة وحفص (نكذبَ ... ونكونَ) بنصب الباء والنون ووافق شامٌّي في النون ؛ جعلوه جواب التمني ؛ لأنَّ الجواب بالواو ينصب كما ينصب بالفاء ... وقرأ الباقون بالرفع ، فمن رفع جعل الكلام كلَّه خبراً ؛ لأن القوم تمنوا الردَّ ، ولم يتمَنَّوا الكذب والتقدير : ياليتنا نُرَّدُ ونحن لا نَكذِّبُ))[1] .

فالنصب حمل ((على الجواب بالواو في التمني ، كما تقول : ليتك تصير إلينا ونكرمك ، وهذا قول أبي إسحاق))[2] ، فقوله (لا نكذبَ ... ولا نكونَ) منصوب ؛ لأنه جواب التمني ، فهو كالاستفهام والأمر والنهي إذا دخلت الواو والفاء على الفعل بعده ، فينتصب بـ (أن) لتكون مع الفعل مصدراً ، فيعطف مصدر على مصدر[3] . والمعنى : ياليتنا يكون لنا رد وانتقاء من التكذيب وكون من المؤمنين[4] .

ويرى الأخفش أنَّ النصبَ يكون بالواو كما يكون بالفاء ، فلا يحتاج إلى إضمار (أن) لينصب الفعل[5] ، والنصب عند الزمخشري في جواب الشرط والتقدير : أن

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 154/1 ، وينظر : 270/2 ، 285 ، 289 ، 439 ، والسبعة : 255 ، والتيسير : 102 ، والنشر : 257/2 .

(2) معاني القراءات : 151 .

(3) ينظر : معاني القرآن للزجاج : 239/2 ، وإعراب القرآن للنحاس : 62/2 ، والكشف : 428/1 .

(4) ينظر : زاد المسير (للجوزي) : 24/3 ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 263/6 .

(5) معاني القرآن للأخفش : 297/1 .

رددنا لم نكذب ونكن من المؤمنين[1] .

وأما الرفع فله وجهان، أحدهما : أن يكونَ مرفوعاً على القطع والاستئناف ، أي : إنَّ الفعلين (ولا نكذب ... ونكون) غير داخلين في التمني[2] ، فيكون المعنى : ((ياليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا أبداً ، رددنا أم لم نرد ، ونكون من المؤمنين ، قد عاينا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبداً))[3] ، وقد دلَّ على انقطاع التمني قوله تعالى : ﭽ ﯦ ﯧﭼالأنعام / 28 ، إذ أخبر عنهم بالكذب ، ولو كان تمنياً لم يخبر عنهم بذلك[4] .

(والآخر) : أن يكون مرفوعاً على العطف فيكون الفعلان (نكذب ... ونكون) داخلين في التمني ، والمعنى : ((يا ليتنا نرد ويا ليتنا لا نكذب بآيات ربنا ، كأنما تمنوا الردَّ والتوفيق للتصديق ، و(نكون) معطوفاً عليه))[5] .

وعلل ابن الناظم نصب الفعل المضارع بأن فقال : ((أولى نواصب الأفعال بالعمل (أن) لاختصاصها بالفعل وشبهها في اللفظ ، والمعنى بما يعمل النصب في الأسماء فلذلك جاز في (أن) أن تعمل في الفعل مظهرة ومضمرة))[6] ، فذكر علة عمل (أن) وهي علة الاختصاص بالفعل ، وشبّه (أن) بأن الناصبة للاسم . فالعلة علة اختصاص أو شبه ، ونصَّ ابن الوراق على علّة واحدة وهي علّة الشبه فقال : ((وجب النصب بـ (أن) وأخواتها لأن (أن) الخفيفة مشابهة لـ (أن) الثقيلة في

---

(1) ينظر : الكشاف : 15/2 .

(2) ينظر : الحجة لابن خالويه : 138 ، والحجة لأبي زرعة : 245 .

(3) معاني القراءات : 151 ، وينظر : التفسير الكبير للرازي : 202/12 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 263/3 .

(4) ينظر : المشكل : 349/1 .

(5) معاني القراءات : 151 .

(6) شرح ابن الناظم : 671 .

الصورة والمعنى ، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الأسماء ، نصبت هذه الأفعال))[1] . فالعلّة علّة مشابهة .

ب- علّة إضمار (أن) بعد لام الجحود :

قال تعالى : چڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ چ (إبراهيم / 46) .

قال ابن خالويه : ((قرأ الكسائي وحده (لَتزولُ) بفتح اللام الأولى وضم الأخيرة ، فالأولى لام التوكيد ، والأخيرة أصلية لام الفعل ، وضمتها علامة الفعل المضارع كما تقول : إنَّ زيداً ليقولُ . وقرأ الباقون (لِتزولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الأخيرة على معنى ما كان مكرهم لِتزولَ ، أي : كان مكرهم أضعفَ من أن تزولَ له الجبال فـ (إن) بمعنى (ما) واللام لام الجحد ، كما قال تعالى : چک ک گ گ گگ چ البقرة / 143))[2] ، وقد قرأ عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وأُبّي بن كعب وابنُ عباس وعكرمة (رضي الله عنهم) بالدال (وإن كاد مكرهم)[3] أما قراءة الكسر والنصب ففي (إنْ) ثلاثة أوجه :-

الأول : إنَّها نافية واللام لام الجحود ؛ لأنَّها بعد كون منفي ، وعلى هذا فإن (كان) إما أن تكون تامة ، والمعنى : تحقير مكرهم أنه ما كان لتزول منه الشرائع التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها وإما أن تكون ناقصة ، وفي خبرها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين ، أحدهما : إنّه محذوف واللام متعلقة به لتعدية ذلك الخبر المقدّر ، لضعفه ، والفعل بعدها منصوب بـ (أنْ) مضمرة ، وإليه ذهب البصريون ويكون التقدير

---

(1) علل النحو : 155 .

(2) إعراب القراءات السبع وعللها : 336/1-337 ، وينظر : التذكرة : 393/2 ، والنشر : 300/2 .

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 79/2 ، والمحتسب : 365/1 .

: ما كان مكرهم مقدّراً لأن تزولَ منه الجبال . والآخر : أن اللام زائدة لتأكيد النفي ، وأن الفعل بعدها هو خبر (كان) واللام عندهم هي العاملة النصب في الفعل بنفسها لا بإضمار (أن) ، وهو مذهب الكوفيين والتقدير : ما كان مكرهم تزولُ منه الجبال . والمعنى في هذا الوجه كون (إنْ) نافية قد ذكره الزجاج ، ووصف هذه القراءة بالجيدة،والمعنى:أي لا يخلفهم ما وعدهم من نصرهم وإظهار نبوتهم وكلمتهم[1].

الثاني : فهي مخففة من الثقيلة .

الثالث : شرطية وجوابها محذوف ، والمعنى : وإن كان مكرهم مقدّراً لإزالة أشباه الجبال الرواسي ، وهي المعجزات والآيات ، فالله مجازيهم بمكرهم وأعظم منه[2] .

أما قراءة الفتح والرفع فعلى أن (أنْ) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، أي : (وإنّه) ، واللام الأولى هي لام التأكيد الفارقة بين (إنْ) المخففة والنافية ، والفعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، و(منه) متعلق بـ (لتزول) ، و(الجبال) فاعل ، وجملة (لتزول منه الجبال) في محل نصب خبر (كان) ، والجملة من (كان) واسمها وخبرها في محل رفع خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة[3] ، وقد حمل ابن عطية المعنى في هذه القراءة على تعظيم المكر عندهم ، قائلاً : ((وتحتمل عندي أن يكون المعنى في هذه القراءة على تعظيم مكرهم ، أي : وإنْ كان شديداً إنما يفعل ليذهب به عظام الأمور))[4] .

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 163/3 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 373/2 ، ومعاني القراءات : 237 ، والحجة لابن خالويه : 203–204 ، والمشكل : 407/1 ، والكشاف : 383/2 .

(3) ينظر : الحجة لابن خالويه : 203 ، والحجة ، لأبي زرعة : 379 ، والمشكل : 407/1–408 ، وروح المعاني : 251/13 .

(4) المحرر الوجيز : 265/8 .

فالأوجه جميعها تتفق في المعنى ؛ لالتقاء القراءتين على معنى واحد[1] قال المرادي : ((وأما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظاً أو معنىً نحو : چۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ چ (آل عمران / 179) وچ ۀ ہ ہ ہ چ (النساء / 137) ، والفعل بعدها منصوب بـ (أنْ) مضمرة واجبة الإضمار ، وعلة ذلك بأن (ما كان زيدٌ ليفعل) (كان زيد سيفعل) جعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام))[2] ، وذهب المبرّد إلى المساواة بين لام التعليل ولام الجحود وحتى ، وجعل علة حذف (أن) بعدها ؛ لأنها حروف جر وهي من عوامل الأسماء ، ولا تدخل على الأفعال لذا يجب إضمار (أن) بعدها لأن أن والفعل بتأويل مصدر فالمعنى : لأن أكرمك ، أي : جئت لاكرامك ، كقولك : جئت لزيدٍ[3] .

وعلل ابن الوراق إضمار (أن) بعد لام الجحود بأنه لا يحسن كقولك : ما كان زيدٌ ليقومَ ، ولا يحسن ما كان زيدٌ لأن يقومَ ، وإنما لم يحسن ذلك ؛ لأنه جواب لقولك : كان زيدٌ سيقوم ، فتقول : ما كان زيدٌ ليقومَ ، و(ما) جواب لشيئين ، وهي حرف غير عامل ، فأرادوا أن يكون الجواب له ، وعلى هذا لم يحسن إظهار (أن)[4] .

فيتضح من تعليل ابن الوراق أن اللام جعلت في مقابلة السين . إذ أوجب الواقع اللغوي بحسب الاستقراء أن تكون (أن) مضمرة بعد لام الجحود ، وقد ورد أن (لام الجحود) لا تكون إلا بعد كان الناقصة المنفية الماضية لفظاً ، أو معنى ، وهي علّة

---

(1) التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب السبعة : 292 .

(2) توضيح المقاصد : 193/4 .

(3) ينظر : المقتضب : 7/2 .

(4) ينظر : علل النحو : 158 .

اصطلح النحاة على تسميتها بـ (علّة وجوب)[1] .

3- المضارع المجزوم

أ- علّة جزم الفعل المضارع :

قال تعالى چۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ(الفرقان / 10) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ كثير وعاصمٌ في رواية أبي بكر ، وابنُ عامر : (ويجعلُ لك قصوراً) بالرفع على الاستئناف . وقرأ الباقون : (ويجعلْ لك) جزماً على الشطر الذي قبله نسق ؛ لأنَّ موضع (إنْ شاء) جزمٌ لو كان مستقبلاً ، والتقدير : إن يشأ يجعل ، فـ ((إن)) حرف شرط ، و((شاء)) فعل ماضٍ لفظاً ومعناه الاستقبال ، و(يجعل) جزم جوابُ الشرطِ ، (جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ) كلامٌ تام،فمن رفع استأنف،ومن جزم عطف (ويجعلْ لك قصوراً) على يجعلْ لك جنات))[2].

أما الجزم فحمله الأزهريّ على قول الفرّاء : ((من جزم (ويجعل لك قصوراً) ردّه على قوله : (إنْ شاءَ جعل) ، و(جعل) في معنى جزم ، لأنَّ المعنى إن شاء يجعل))[3] ، فقوله (يجعل) مجزوم لأنه معطوف على موضع (جعل) ، وهو جواب شرط مجزوم، موضعه الجزم ، فجزم المعطوف حملاً على موضع المعطوف عليه ، والتقدير : إن شاء يجعل خيراً من ذلك ويجعل لك قصوراً[4] .

---

(1) ينظر : الجنى الداني : 157 .

(2) إعراب القراءات السبع وعللها : 116/2 ، وينظر : السبعة : 462 ، والاتحاف : 205/2 .

(3) معاني القرآن للفراء : 263/2 ، ومعاني القراءات : 339 .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 9/11 ، والبحر المحيط : 484/6 .

أما الرفع فحمله الأزهريّ على وجهين (أحدهما) : ((ومن رفع (ويجعل لك) فعلى الاستئناف ، المعنى : وسيجعل لك قصوراً))[1] فقوله (ويجعلُ) مرفوع على الاستئناف بمعنى : لابد أن يجعل لك يا محمد قصوراً ، وفيه معنى الحتم بوعد ما يكون في الآخرة ، أي : سيعطيك في الآخرة أكثر مما قالوا[2] .

(والآخر) : أن يكونَ مرفوعاً بالعطف على جواب الشرط (جعل) ، وجاز العطف عليه بالرفع ، لأن الشرط ماضٍ ، وإذا كان ماضياً جاز في جزائه الرفع والجزم[3] ، كقول زهير[4] :

وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائبَ مَالي وَلا حَرم

فالقراءتان جائزتان ، لأنهما بمعنى واحد أي : إن الله تعالى فاعل لمحمد على كل حال[5] .

فالجزم من خصائص الأفعال ، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب[6] ، ويرى ابن الناظم أن الفعل المضارع المجزوم ((محمول في الإعراب على الاسم فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم))[7] . وذهب المبرد وابن الوراق وابن يعيش على أن الجزم في الأفعال كالعوض من الجر في الأسماء[8] فالعلة علة عوض .

---

(1) معاني القراءات : 339 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 59/4 ، وإعراب القرآن للنحاس : 153/3 .

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 263/2 ، والكشف : 144/2 .

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى : 153 .

(5) ينظر : تفسير النسفي (لأبي البركات النسفي) : 160/3 .

(6) ينظر : الكتاب : 9/3 .

(7) شرح ابن الناظم : 34 .

(8) ينظر : المقتضب : 46/1 ، وعلل النحو : 160 ، وشرح المفصل : 41/7 .

ثالثاً / التعدي واللزوم :-

ذهب النحاة في تقسيماتهم للفعل من حيث التعدي واللزوم إلى أنّ الفعل على قسمين : لازم ومتعدٍ .

فالفعل اللازم عرفه الرضي بقوله : ((الذي لا يصح أن يشتق منه اسم مفعول))[1] .

ومازه ابن عقيل بحرف التعدي،فقال:((ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر))[2].

وحده الشريف الجرجاني : ((ما يختص بالفاعل))[3] .

وعرفه الفاكهي بأنّه : ((ما لا مفعول له أصلاً ، أو له بواسطة فقط))[4] .

أمّا الفعل المتعدي فقد ذكره النحاة بتعريفات منها ما ذكره ابن يعيش بقوله : ((ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل))[5] .

وحده الشريف الجرجاني ، فقال : ((ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه ، وقيل : هو ما نصب المفعول به))[6] .

وعرفه الفاكهي : ((ما له مفعول به يصل إليه بغير واسطة))[7] .

قال تعالى:چچ ڃ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎچ الأنفال/ 11

---

(1) شرح الرضي : 272/7 .

(2) شرح ابن عقيل : 121/2 .

(3) التعريفات : 191 .

(4) شرح كتاب الحدود : 174 .

(5) شرح المفصل : 62/7 .

(6) التعريفات : 201 .

(7) شرح كتاب الحدود : 176 .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع (يُغْشِيكُمُ) مخففاً . وقرأ أبو عمرٍو وابنُ كثير (يَغْشاكُمُ) . والباقون (يُغَشِّيكُمُ) مشدداً))[1] .

فأمّا من قرأ بضم الياء وفتح الغين وكسر الشين مشددة فهي على نصب (النعاسَ) على أنّه مفعول به ، والفاعل يعود على لفظ الجلالة (الله) والفعل مضارعه (يغشّي) بالتشديد[2] .

وقراءة فتح الياء فالفاعل فيها (النعاس) ، وأسكن نافع الغين وفتحها الباقون ، فالفاعل في القراءة الأولى مفعول هنا ، والفاعل ضمير يعود على الله تعالى[3] .

أمّا نصب (النعاس) فأنه جعل الفعل لله تعالى وعدّى الفعل لمفعولين فهو من (غشّى – يغشّي)[4] ، ومن قرأ بالتخفيف والألف ، فقد جعل (النعاس) فاعلاً للفعل (غشّى)[5] ، واختار النحاس قراءة ضم الياء وتشديد الشين مع الكسر ((لأن بعده (وينزل)))[6] ، واختار مكي ضم الياء والتشديد ونصب (النعاس) ؛ لأنّ بعده (أمنةً منه) والهاء في (منه) لله ، فهو الذي يُغشيهم النعاس ؛ ولأنّ الأكثر عليه))[7] .

ولعل ما أورده النحاس ومكي في ترجيح قراءة (يُغَشِّيكُمُ) بضم الياء وفتح الغين وكسر الشين مشددة وياء بعدها هي التي يميل إليها الباحث ؛ لأنّها القراءة التي جاء

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 222/1 ، وينظر : لا على سبيل الحصر : 255/1 ، 329 ، 403 ، 115/2 ، 169 ، والسبعة : 304 .

(2) ينظر : جامع البيان للطبري : 420/13 ، والكشف : 489/1 ، والبحر المحيط : 476/4 .

(3) ينظر : نظم الدرر : 234/8 .

(4) ينظر : الحجة لابن خالويه : 170 ، والحجة لأبي زرعة : 308 .

(5) ينظر : البحر المحيط : 476/4 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 189/2 .

(7) الكشف : 490/1 .

بها رسم المصحف ، ولاتفاق أكثر القرّاء عليها .

والفعل من حيث التعدي واللزوم لم يختلف فيه النحويون فقد ذكر سيبويه أنَّ الفعلَ اللازم لم يتعد إلى مفعول نحو : ذهب زيدٌ ، وجلس عمرو ، والمتعدي الذي يتعدى إلى مفعول نحو : ضرب عبدُ الله زيداً[1] ، وذكر ابن السراج أنّ الأفعال اللازمة استعملت استعمال المتعدي ونصبت المفعول على نزع الخافض ، وهو حرف الجر (إلى) ، والأصل في (ذهبتُ الشامَ، ودخلت البيتَ) هو (ذهبتُ إلى الشامِ،ودخلتُ إلى البيتِ)[2] .

وبهذا التعليل يكون ابن السراج قد تابع سيبويه في جعله الفعل (دخل) غير متعدٍ ، وخالف المبرد سيبويه ، فقال : ((فأمّا (دخلتُ البيت) فإنَّ البيتَ مفعولٌ ، تقول : البيت دخلته . فإن قلت فقد أقول : دخلتُ فيه قيل هذا كقولك : عبد الله نصحتُ له ونصحته))[3] .

فالفعل إذا وجد غير متعدٍ ، والعرب قد عدته فذلك اتساع في اللغة والأصل فيه أن يكون متعدياً بحرف جر ، وإنما حُذف استخفافاً[4] . فالعلّة في تعدي الفعل ولزومه هي علة إتساع .

---

(1) ينظر : الكتاب : 33/1-34 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 171/1 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 328/1 .

(3) المقتضب : 337/4-338 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 171/1 ، وشرح الرضي : 170/1 .

الأدوات (الحروف) :-

يعد الحرف من عناصر الجملة الأساسية ، وقد ذكره سيبويه فقال : ((فالكلم : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[1] .

وعرفه ابن السراج : ((هو ما لا يجوز أن يخبر عنه ، ولا يجوز أن يكونَ خبراً))[2] .

ومازه ابن جنّي بعدم قبوله لعلامات الأسماء والأفعال ، فذكر ذلك بقوله : ((ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره))[3] .

وحده الشريف الجرجاني : ((ما دل على معنى في غيره))[4] .

1- حرف العطف (الواو) :-

أ- علّة العطف بالواو :-

قال تعالى : چژ ژ ڑ ڑ ک ک ک گ گ گچالشمس / 14-15 .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع وابنُ عامر بالفاء (فلا يخافُ) وكذلك في مصاحفهم ... وقرأ الباقون : (ولا يخافُ) بالواو ، وكذلك في مصاحفهم))[5] .

أمّا القراءة بالواو فقد وصفها الفرّاء بأنَّها أجود ، فقال : ((الواو في التفسير أجود ؛ لأَنّه جاء : عقرها ، ولم يخفْ عاقبة عقرها))[1] ، وذكر مكي القيسي أن الواو للحال ، ، والتقدير : وَعقروها غير خائفين من عقب العقر[2] .

---

(1) الكتاب : 12/1 ، وينظر : الإيضاح العضدي : 18/1 .

(2) الأصول في النحو : 37/1 .

(3) اللمع : 8 .

(4) التعريفات : 90 .

(5) إعراب القراءات السبع وعللها : 491/2 ، وينظر : السبعة : 689 ، والإتحاف : 440/2 .

وردَّ أبو حيان ذلك ، وقال : ((هذا فيه بعد لطول الفصل بين الحال وصاحبها))[3] ، وذكر ابن خالويه أن الواو استئنافية ؛ لأنّها ليست من فعلهم ، وغير متصلة بما تقدم لهم[4] .

وأمّا قراءة الفاء فهي على العطف من غير مهلة ، قال ابن خالويه : ((أنّها للعطف من غير مهلة ، والضمير في (سوَّاها) و (عقباها) للعقوبة))[5] ، وكانت قراءة الفاء عنده أولى ؛ لأنّها تأتي بالكلام مرتباً ، وتجعل الآخر بعد الأول[6] .

وكلتا القراءتين عند الطبري صواب ((والصوابُ من القول في ذلك : أنّهما قراءتان معروفتان غير مختلفتي المعنى ، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب))[7] .

اختلف العلماءُ في دلالة الواو العاطفة ، فذكر سيبويه أنّ ((الواو التي في قولك : مررتُ بعمرو وزيدٍ ، إنما جئت بالواو ؛ لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما ، وليس فيه دليل على أنّ أحدهما قبل الآخر))[8] . فهي بذلك تدل على مطلق الجمع من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب ، وتدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ، وهذا قول الجمهور[9] ؛ لأنّ الواو تشرك الثاني فيما دخل فيه الأول .

---

(1) معاني القرآن للفراء : 270/3 .
(2) ينظر : الكشف : 382/2 .
(3) البحر المحيط : 482/8 .
(4) ينظر : الحجة لابن خالويه : 345 .
(5) المصدر نفسه .
(6) ينظر : المصدر نفسه .
(7) جامع البيان للطبري : 216/30 .
(8) الكتاب : 216/4 .
(1) ينظر : المقتضب : 10/1 ، والجنى الداني : 154 .

وقد تكون الواو العاطفة للترتيب مطلقاً ، سواء أكانت عاطفة في المفردات ، أو عاطفة في الجمل[1] ، أو تكون الواو للترتيب حيث يستحيل الجمع[2] .

أمّا العطف بحرف الفاء فهو للترتيب والتعقيب ، فذكر ابن السراج أنَّ دخولَ الفاء في الكلام هو للترتيب والتعقيب ، فإذا قلت : حضر زيدٌ فعمرو ، أي إنّ زيداً حضر قبل عمرو ، وهذا يعني أنّ دخول الفاء هو لتتبع شيء بشيء ، وتعلق بما دَخَلت عليه من الكلام بما قبله[3] .

وهي العلّة نفسها التي سبقه بها سيبويه ، والمبرد[4] . ((فالفاء تشترك في الإعراب والحكم ، ومعناها التعقيب ، فإذا قلت : قام زيدٌ فعمرو ، دلت على أنّ قيام عمرو بعد زيد))[5] .

وأنكر الفرّاء الترتيب في الفاء مطلقاً ، فقال : ((وإذا وقع الفعلان معاً جاز تقديم أيهما شئت . من ذلك : أَعطيتَ فأحسنتَ ، وإن قلت : أحسنتَ فأعطيت . كان بذلك المعنى ؛ لأنّ الإعطاء هو الإحسان ، والإحسان هو الإعطاء))[6] .

وذكر ابن عصفور ما ذهب إليه الفرّاء ، إذ قال : ((وأمّا الفاء ففيها خلاف فمذهب البصريين أنها للترتيب في كل موضع ، والفرّاء موافق لهم أنّها للترتيب ، إلا في الفعلين اللذين أحدهما سبب للآخر ، ويؤولان لمعنى واحد فإنها لا تكون عنده مرتبة وذلك نحو قولك : أعطيتني فأحسنت إليَّ ، وأحسنتَ إليَّ فأعطيتني ، يجوز أن يتقدمَ عنده الإحسان

---

(2) ينظر : مغني اللبيب (لابن هشام الأنصاري) : 392/1 .
(3) ينظر : الجنى الداني : 189 .
(4) ينظر : الأصول في النحو : 62/1 .
(5) ينظر : الكتاب : 34/1 ، والمقتضب : 10/1 .
(6) الجنى الداني : 61 .
(7) معاني القرآن للفراء : 269/3 .

على الإعطاء ، وإن كان الإحسان إنما وقع بعد الإعطاء لأنَّ الإعطاءَ سبب للإحسان ، وهو إحسان في المعنى))[1] .

2- (أنْ) المصدرية :-

أ- علّة عمل (أن) المصدرية :-

قال تعالى : چأ ب ب پچ المائدة / 71 .

قال ابن خالويه : ((قرأ أبو عمرو وحمزةُ والكسائي بالرفع على معنى أن ليس تكون فتنةٌ عند الكوفيين . وعند البصريين أن ((أن)) الخفيفة هاهنا مخففة من مشددة ، والأصلُ : أنّه لا تكون فتنةٌ كما قال في موضع آخر : چ ې □چ الحديد / 29 ... وَمن نَصبهُ نصبَهُ بـ ((أن)) و ((لا)) لا يفصل بين العامل والمعمول فيه كقولك : أحبُّ أن تذهبَ وأحبّ أن لا تذهبَ ، وكذلك قرأ الباقون))[2] .

أمّا النصب فقد حمله الزجاج على أنّ قوله : (يكون) منصوب بـ (أن) الناصبة للفعل ، وأجريت (حسبوا) مجرى الشك ولم تفد اليقين[3] .

وذهب الأزهري إلى أنَّ (أنْ) ناصبة للفعل ، فقال : ((وأمّا من نصب فهو وجه الكلام ، لأنَّ (أن) و (أن لا) تنصبان المستقبل))[4] ، ويرى أبو حيان أنَّ النصبَ أرجحُ من الرفع إذ أن (حسب) في أصل وضعها لغير اليقين[5] .

---

(1) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 228/1 .

(2) إعراب القراءات السبع وعللها : 148/1 ، وينظر : 292/2 ، 324 ، والسبعة : 247 ، والتيسير : 83 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 32/2 .

(4) معاني القراءات : 144 .

(5) ينظر : البحر المحيط : 327/4 .

أمّا قراءة الرفع في (تكون) فعلى جعل (لا) بمعنى (ليس) ، والمعنى أن ليس تكونُ فتنة ؛ لأنَّهم يجحدون بـ (ليس) كما يجحدون بـ (ما)[1] . أو يكون الرفعُ على إضمارِ (الهاء) ، والمعنى : أنه لا تكون فتنة ، فرفع (تكون) لأنّ (حسب) أجريت مجرى اليقين ، و(أن) مخففة بتأويل (أن) المشددة ، لتفيد التوكيد[2] . فأضمرت الهاء ليكون اسم (أن) ، وارتفع الفعل ، إذ لا ناصب له ، والتقدير : وحسبوا أَنْهُ لا تكونُ فتنةٌ[3] .

((والفرق بين القراءتين أنّ العاملَ إذا كان فعل علمٍ فهي مخففة ، وإن كان فعل ظنٍ جاز الأمران . فمن جعلها الأُولى نصب . ومن جعلها الثانية رفع))[4] .

فقراءة الرفع هي القراءة التي رجحها النحاس ، ووصفها بالأجود ، فقال : ((وإنما صار الرفع أجود ، لأنَّ (حسب) وأخواتها بمنزلة (العلم) في أَنَّه شيءٌ ثابتٌ))[5] .

ذكر النحاة أنَّ (أنْ) المصدرية إحدى نواصب الفعل ، وهي أقوى النواصب[6] .

وعلل سيبويه عمل (أنْ) الناصبة بقوله : ((اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروفٌ تعمل فيها فتنصبها لا تعملُ في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال ، وهي : أَنْ ، وذلك قولك : أُريد أنْ تفعلَ))[7] .

ويفهم من كلامه أنّ (أنْ) الخفيفة التي تنصب الأفعال المضارعة مشابهة لـ (أنَّ) المشددة الناصبة للأسماء ، وهذه العلة التي ذكرها سيبويه سار عليها أغلب

---

(1) ينظر : الحجة لأبن خالويه : 133 ، ومعاني القراءات : 144 .

(2) ينظر : الكتاب : 166/3 .

(3) ينظر : الكشف : 416/1 .

(4) الجنى الداني : 220 .

(5) إعراب القرآن للنحاس : 32/2 .

(6) ينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 72 .

(7) الكتاب : 5/3 .

النحاة ، وهي علّة المشابهة .

قال ابن الوراق : ((وإنما وجب النصب بـ (أنْ) وأخواتها لأنَّ (أن) الخفيفة مشابهة لـ (أن) الثقيلة في الصورة والمعنى ، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم ، نصبت هذه الفعل))[1] ، وذكر ابن يعيش علّة النصب بـ (أنْ) وهي لاختصاصِها بالأفعال كما أنَّ حروفَ الجر مختصةٌ بالأسماءِ ، والنصب بها مشابهة لـ (أَنّ) الثقيلة الناصبة للاسم من جهة اللفظ والمعنى ، فمن جهة اللفظ فهما متشابهان ، وإن كان لفظ المخففة أنقص ، أمّا من جهة المعنى فإنَّ (أنْ) وما بعدها تؤول بمصدر ، كما أن (أنّ) المشددة مع أسمها وخبرها بمنزلة اسم واحد . فالشبه بينهما واضح في العمل فالمشددة تنصب الأسماء ، والمخففة تنصب الأفعال[2] .

3- لام الأمر :-

عرفها الزجاجي بقوله : ((هي لام جازمة للفعل المستقبل ، كقولك : ليذهب زيدٌ))[3] .

وحدّها الشريف الجرجاني بأنَّها ((لامٌ يطلب به الفعل))[4] .

أ- علّة إسكان لام الأمر :-

قال تعالى : چھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ
ڭ چ الحج / 29 .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابن كثير برواية قُنبل وأبو عمرو : بكسر لام الأمر مع (ثُمَّ) فقط ،لأنّ ثُمَّ ينفصل من اللام ، وأصل اللام الكسر ؛ وإنما يجوزُ إسكانها تخفيفاً

---

(1) علل النحو : 155 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 15/7 .

(3) اللامات (للزجاجي) : 88 .

(4) التعريفات : 191 .

إذا اتصلت بحرف ... وقرأ ابن عامر بكسر لام الأمر مع ((ثُمَّ) ومع الواو في هذه السورة فقرأ(ولِيُوفوا) (ولِيَطّوفوا) كل ذلك بالكسر .وأمّا في قوله: (ليُوفُوا ، ليُطوفوا) فقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان (لِيُوفوا...وَلِيَطّوفوا) بالكسرِ فيهما))[1] .

أمّا قراءة تسكين لام الأمر فهي للتخفيف لأنّها سبقت بحرفي العطف (الواو والفاء)[2] ، و(ثُمَّ) مثل (الواو والفاء) إذ يعطف بهما كما يعطف بها ، وأكثر القراءة على تسكين اللام مع الواو والفاء[3] ، والكسر مع (ثُمَّ) أكثر ، وجيء باللام على أصلها قبل دخول الحرف عليها[4] ، وبيّنَ ابن هشام أنَّ ((اللام العاملة للجزم هي اللام الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسر ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، وقد تسكن بعد (ثُمَّ)))[5] .

أمّا قراءة ابن كثير وأبي عمرو مع (ثُمَّ) فجاءت على الأصل ، قال أبو زرعة : ((أصل هذه اللام الكسر إذا كانت مبتدأة ، فلما جاءت بعد كلمة يمكن السكوت عليها والابتداء بما بعدها كانت اللام كالمبتدأ فأتوا بها على أصلها))[6] .

وسمى الأزهري الواو والفاء بالعماد لذا تسكن اللام بعدهما لكونهما يلزقان باللام خلاف (ثُمَّ) الذي لا يُلزق فلا تسكن بعدها[7] .

وذهب المبرد إلى أنَّ تسكين اللام بعد (ثُمَّ) لحنٌ ؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلة عن

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 73/2-74 ، وينظر : 104/2 ، 192 ، والسبعة : 434 ، والإتحاف : 272/2 .

(2) ينظر : معاني القراءات : 314 ، والحجة لأبي زرعة : 473 .

(3) ينظر : شرح الرضي : 84/4 .

(4) ينظر : الحجة للفارسي : 275/2 .

(5) مغني اللبيب : 294/1 .

(6) الحجة لأبي زرعة : 473 ، وينظر : الحجة للفارسي : 275/2 ، والكشف : 117/2 .

(7) ينظر : معاني القراءات : 314 .

Abstract

The grammatical Vowel in the seven Readings and their vowels for Ibn Khalwiya Al-Hamathani (Died 370H.) He is Al-Hussein Bin Ahmed Bin Khalwiya Bin Hamdan Abu Abdullah . He was reared in Hamathan then moved to Baghdad in 314H. seeking for science and knowledge . He studied grammar , language , literature , Quranic science prophetic Hadeeth , etc . He moved to Sham and lived in Halab till his death in 370H .

He was well-known as a scientific character . He could leave a great scientific heritage which others had made use of . His books included great science , whoever follows his books will find that they are great books . The grammatical vowel has great attention paid by him in his books . This subject is closely related to the grammatical theory of origions . In it the characteristics and the way of thinking appear . The grammatical vowel is one of the four criteria for measurement and it is equal to the grammatical judgment . Ibin Khalwiya didn't mention any grammatical judgment without giving reasons .

He took his grammatical material and readings from the grammarians who precede him and he depended on his linguistic culture in the direction of his views . Thus , he was one of the most prominent figures in his specialization .

The Researcher

الكلمة[1] ، ووصفه النحاس بأنّه بعيدٌ عن العربية[2] . وتابعهما ابن جني ، فقال : ((فقبيحٌ عندنا ؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلة يمكن الوقوف عليها ، فلا تُخلط بما بعدها ، فتصير معه كالجزء الواحد))[3] .

فالمشهور في مذهب النحاة أنَّ لام الأمر تكون مكسورة إذا لم تسبق بحرف عطف[4]،فإذا كان قبلها واو أو فاء العطف جاز كسر اللام على الأصل وإسكانها تخفيفاً[5]

وجاءت اللام ساكنة تشبيهاً بالواو والفاء لكون الجميع عواطف ، وقد نصّ سيبويه على أن (ثُمَّ) بمنزلة (الواو) ونصّ أيضاً أنها بمنزلة (الفاء)[6] .

ونقل ابن مالك أنّ أصل اللام هو الكسر ، فقال : ((لام الطلب مكسورة وفتحها لغة ، وقد تسكن بعد الفاء والواو وثمَّ))[7] ، وذكر المرادي أنّ تسكين اللام مع (ثُمَّ) ليس بضعيفٍ وليس مقصوراً على الضرورة[8] . فمن سكن اللام مع (ثمَّ) لجأ إلى التخفيف من ثقل الكسر ، ولم يعتد بكونه حرفاً يمكن الوقوف عليه . قال أبو حيان : ((ويجوز تسكينها مع ثلاثتهما ، وليس بضعيف ولا قليل مع ((ثُمَّ)) خلافاً لمن زعم ذلك ، الأكثر التسكين مع الواو والفاء))[9] . يتضح لنا مما تقدم أنّ العلة في إسكان لام الأمر هي علّة تخفيف .

---

(1) ينظر : المقتضب : 134/2 .
(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 622/2 .
(3) الخصائص : 330/2 .
(4) ينظر : المقتضب : 186/2 ، والجنى الداني : 112 .
(5) ينظر : اللامات : 89 .
(6) ينظر : الكتاب : 501/3 .
(7) تسهيل الفوائد : 235 .
(8) الجنى الداني : 154 .
(9) ارتشاف الضرب : 541/2 .